الفصل بين المتلازمين

دكتور

مديحة محمد خليل

جامعة الأزهر كلية البنات الإسلامية بأسيوط

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

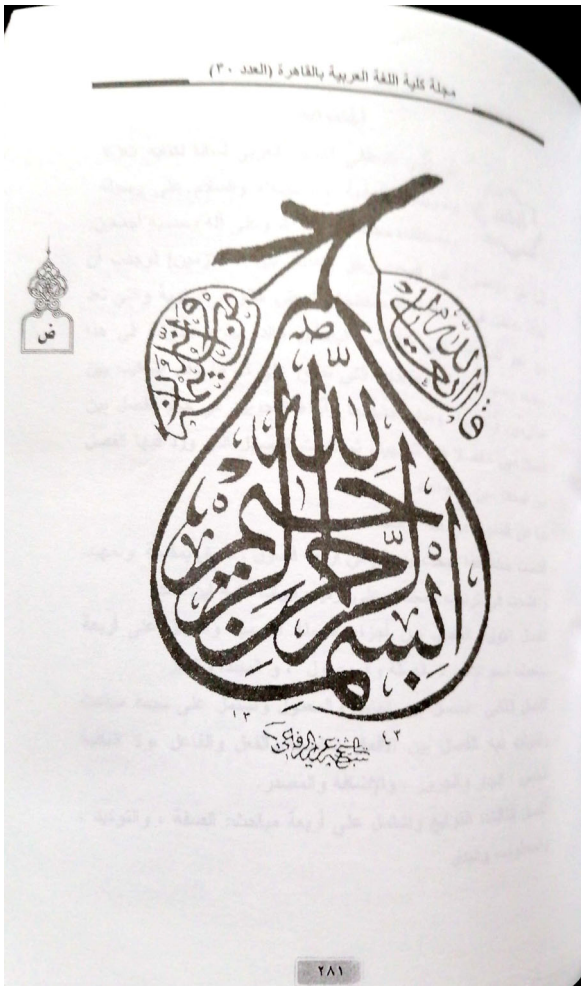

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

لله الَّذي اصطفى اللِّسان العربي لسانا لكتابه العزيز وشريعته الهادية ، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما عن موضوع هذا البحث وهو (الفصل بين المتلازمين) فوجدت أن هناك تداخل في استخدام المصطلحات لبعض الظواهر اللغوية والتي تعد من أهم الصعاب التي تعترض الباحثين والدارسين، فحاولت في هذا البحث رصد هذه المصطلحات التي تطلق على كل ما دخل التركيب بين متلازمين وتتبعها، وبيان حقيقتها وآراء النحويين في حكم الفصل بين المتلازمين مفصلا في التمهيد، ثم تتبعت المسائل التي ورد فيها الفصل بين المتلازمين وأنواعه.

أما عن المنهج في هذا البحث

اقتضت خطّة هذا البحث أن يقع في أربعة فصول ، تسبق بمقدمة ،وتمهيد واعتمدت في ترتيب المسائل على ترتيب أبواب ألفية ابن مالك

الفصل الأول: الفصل بين أجزاء الجملة الاسمية واشتمل على أربعة مباحث: اسم الإشارة ،الصلة والموصول ، و المبتدأ والخبر.

الفصل الثاني :الفصل بين العامل والمعمول واشتمل على سبعة مباحث وتناولت فيه الفصل بين الأفعال الناسخة،والفعل والفاعل ،ولا النافية للجنس ، الجار والمجرور ، والإضافة والمصدر.

الفصل الثالث: التوابع واشتمل على أربعة مباحث: الصفة ، والتوكيد ، والمعطوف، والبدل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الرابع : الفصل بين الحروف ومعمولهاواشتمل على ثلاثة مباحث : النداء ، والحروف التي لا يليها إلا الفعل ، وكنايات العدد وميزها.

واشتملت الخاتمة علي أهم النتائج

وزيلت البحث بفهارس فنية

ـ فهرس المصادر والمراجع

ـ فهرس الموضوعات

ض

والله أسأل العون والتوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمهيد

الفصل بين المتلازمين

الفرق بين الاعتراض والفصل

يهتم هذا البحث بالتراكيب التي ترد في السياق فتقطع الاتصال والتجاور بين عنصرين متلازمين من عناصره قبل تمام الفائدة على خلاف الأصل ، وهذه التراكيب تكون دون الجملة فيسمّى ورودها (الفصل) ، وتكون جملة فيسمّى ورودها (الاعتراض) .

مفهوم الفصل : يُراد بالفصل أن يأتي عنصر دون الجملة – أي غير مستقل بالإفادة – لا ينتمي إلى السياق الأصليّ للتركيب ، فيقع فيه بين عنصرين متلازمين – بجامع الصلة ، أو الإسناد ، أو المجازاة ، أو نحو ذلك – مخالفا بذلك مطلب التضامّ .

ويتنوّع عنصر الفصل إلى أنواع ، أشهرها : القسم ، والظرف ، والجارّ والمجرور ، والنداء .

والعنصران اللذان يقع الفصل بينهما قد يكونان اسمين(كالفاعل والمفعول) ، أو فعل ومطلوبه (كالفعل والفاعل) ، أو حرف وما دخل عليه كـ(حرف العطف والمعطوف) وغيرها.[1]

مفهوم الاعتراض : الاعتراض كالفصل ،إلاَّ أنَّ الفاصل فيه يكون جملةً مستقلّة بالإفادة ، سواء أكانت خبريّة أم إنشائيّة ، ولا يكون لها محلٌّ من الإعراب ، لكنّها لا تنفكُّ عن الجملة الأصليّة الّتي دخلها الاعتراض ،

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية محمد سمير اللبدي ص ١٧٢ ، ١٧٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا تزول عنها من حيث معناها، [١] والكثير من كتب النحو لا تفرق بين الفصل والاعتراض ، فبعض الشواهد التي يستدل بها على الفصل يطلق عليها اعتراض .

وحاصل الاعتراض أنَّه جملةٌ لا محلَّ لها من الإعراب " تتوسَّط بين أجزاء جملة مستقلَّة أخرى وتقع الجملة المعترضة في عدَّة مواضع ، بين الفعل ومرفوعه ، وبين المبتدأ وخبره ، وبين ما أصله المبتدأ والخبر ، وبين الشرط وجوابه ، وبين القسم وجوابه ، وبين الموصول وصلته وما من شكٍّ في أنَّ التركيب الوارد فاصلاً أو معترضًا يثير الانتباه ، ويلفت التفكير في موضعه من الكلام ولعلَّ هذا ما يجعله بارزًا واضحًا فتظهر قيمته البيانيَّة والمعنويَّة الَّتي عبَّر عنها ابن جنِّي في باب الاعتراض حيث قال : " والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثيرٌ وحسن ، ودالٌّ على فصاحة المتكلِّم وقوَّة نفسه وامتداد نفسه ... ".[٢]

والقاعدة الأساسيَّة في الفصل بين المتلازمين اتِّصال الفاصل بمعنى الجملة بألاَّ يكون أجنبيًّا .

قد ذكر النحاة ما تتميز به الجملة الاعتراضية أنها قد تكون طلبية كقوله تعالى {والَّذين إذا فعلُواْ فاحشةً أوْ ظلمُواْ أنفُسهُمْ ذكرُواْ اللّه فاستغفرُواْ

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٥٠ ، ١٥١.

(٢) انظر الخصائص ١/ ٣٣٥ ـ ٣٤١ وانظر الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٥ و معجم المصطلحات النحوية والصرفية محمد سمير اللبدي ص ١٥١ و إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٦٧، ٧٢ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥/ ٥٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون
إل عمران ١٣٥ (ومن يغفر الذنوب إلا الله) فإنه معترض بين
(فاستغفروا لذنوبهم) وبين (ولم يصروا على ما فعلوا) .

قيمة الفصل والاعتراض : وله أسباب منها تقرير الكلام ..... وقصد
التنزيه .... وقصد التبرك ....وقصد التأكيد ...وكون الثاني بيانا للأول
..وتخصيص أحد الذكورين بزيادة التأكيد على أمر علق بهما.. أو
التنبيه على حال من أحوالها ، والجملة المعترضة تفيد الكلام " تقوية
وتسديدا أو تحسينا " — و لا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة
التي دخلها الاعتراض ؛ لأن " الاعتراض لا موضع له من الإعراب ،
ولا يعمل فيه شيءٌ من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض " ،
ولهذا يصحّ سقوط الجملة الاعتراضيّة ولا يؤدّي سقوطها إلى اختلاف
في التركيب ولا في أصل المعنى .

يبدو في ظاهرتي الفصل والاعتراض شيءٌ من الغرابة ؛ ففيهما خروج
على النظام الأصليّ للتضامّ بين أجزاء الجملة أو التركيب .

والفرق بين الفصل والتقديم

يبدو في الفصل والاعتراض شبهٌ بالتقديم ، وابن عصفور[1] يعدّ
الفصل من التقديم صراحة ،

يقول : " وأمّا تقديم بعض الكلام على بعض فمنه : الفصل بين المضاف
والمضاف إليه "

أنّ التقديم مرتبطٌ بمبدأ الرتبة ، حيث يكون لكلٍّ من المقدَّم والمؤخَّر
فيه رتبة، محفوظةً كانت أو غير محفوظة ، في حين يرتبط الفصل بما

(١) ضرائر الشعر ص ١٩١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هو حَرُّ الرتبة كالفصل بالظرف وبالجارّ والمجرور ، اللذين يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما .

فأمر الاعتراض جائز وقوعه بين المتلازمين كما بينه النحاة، وذكره ابن جني[١]، وابن فارس [٢]. ولذلك يجوز الفصل بين العامل والمعمول مع إمكانية الاستغناء عن هذه الجملة المعترضة دون أن يلحق التركيب أي خلل يذكر "والجملة الاعتراضية في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب" [٣] ويصح سقوطها دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى والتركيب. ولكن أرى أن هناك قيداً وشـــرطاً لابد من تحققه في الجملة الاعتراضية ذلكم هو الضابط المعنوي [٤] بمعنى أن يكون للجملة صلة معنوية من خلال النسق التركيبي الذي جاءت فيه.

فقد أشار الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) إلى أن الجملة الاعتراضية "لابد لها من الاتصال بالكلام الذي وقعت معترضة فيه لأنها مسوقة لتوكيده وتقريره" [٥]

---

(١) الخصائص لابن جني ١/٣٣٥.

(٢) الصاحبي لابن فارس تعليق أحمد حسن ص ١٩٠دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط / الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.

(٣) البيان في روائع القرآن تمام حسان ، ،ص ١٨٣دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني عالم الكتب ط/ الأولى.

(٤) البيان في روائع القرآن تمام حسان، ، ص ١٨٣.

(٥) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري محمد أبو موسى ص ٣٧٩ ،دار الفكر، مصر،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقصد الضابط المعنوي لا الإعرابي، فهي أجنبية من حيث موقعها الإعرابي غير معمولة لشيء من أجزاء الجملة التي قبلها متصلة بالكلام الذي وقعت فيه؛ لأن وجودها كان لتوكيده وتقريره. وفي ذلك يرى السيوطي "أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون للتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها.[١]

الحشو ،والزيادة، واللغو، والاعتراض، مصطلحات تناولها علماء العربية في كتبهم. ــ فالحشو أشيع تلك المصطلحات في التراث البلاغي لا يراد منه ظاهر لفظه، وهو مرادف للاعتراض عند البلاغيين، ويدل على الزيادة المفيدة وغير المفيدة. وهو عند سيبويه صفة غير مستحبة لكل ما فصل بين متلازمين ، نظرا لشدة الاتصال بينهما ، يقول:" لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو " [٢]. ويعد الحشو مرادفا للاعتراض إذا وقع بين متلازمين بحيث لا يؤثر إسقاطه من التركيب في معنى الجملة .ويرى الزركشي أنَ الأوْلَى اجتناب عبارة الحشو واللغو في الآيات القرآنية ، فالكلمة حشو أو لغو من جهة الإعراب ،لا من جهة المعنى.[٣]

- الزيادة مصطلح يطلق على كل ما دخل بين متلازمين ، يمكن إسقاطه دون أن يحدث خللا في التركيب، من غير أن نغفل الجانب الدلالي للزائد،

وانظر: الاعتراض في اللغة العربية، عبد المنعم عبد الله مجلة الفيصل، ص ٣٦ العدد الرابع والثمانون بعد المئة، لسنة ١٩٩٢م،.

(١) همع الهوامع ١/ ٢٤٧.

(٢) الكتاب ٣/ ١١١ .

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢/ ١٤٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويشمل جميع أقسام الكلام (الأسماء والفعال والحروف) . والزيادة تنسب إلى جملة الكلام (التركيب) لا إلى الكلمة المجاورة .

ـ اللغو مصطلح يطلق ويراد به كل ما دخل التركيب دون أن يغير أصل المعنى ، بل يمنحه قوة وتأكيدا ، فقد عدّ سيبويه (ما) في قوله تعالى ﴿فبما نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [1] لغوا في" أنّها لم تحدث إذا جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيد للكلام" [2]. وذكر في موضع آخر أنّ الفصل بين الجار والمجرور لا يجوز ، وعدّه حشوا [3]. فهو يرادف بين الحشو واللغو ، ويعدّهما صفة غير مقبولة . فاللغو حكم يطلق على الزائد في التركيب ، ويدل أحيانا على صفة غير مقبولة لكل ما فصل بين متلازمين بينهما اتصال وثيق .أمّا التوكيد فهو مصطلح وظيفي ، يبين وظيفة الحشو أو اللغو في التركيب .

(١) سورة النساء من الآية ١٥٥.
(٢) الكتاب ٤/ ٢٢١.
(٣) الكتاب ٣/ ١١١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول: الفصل بين أجزاء الجملة الاسمية

المبحث الأول :الفصل بين (ها) التنبيه وبين اسم الإشارة

يفصل بين (ها) التنبيه وبين اسم الإشارة المجرد من الكاف بضمير المشار إليه (أنا وأخواته) من ضمائر الرفع المنفصلة كثير، نحو: ها أنا ذا، وها نحن ذان ، وها نحن أولاء ، وها أنا ذي ، وها نحن تان ، وها نحن أولاء ، وها أنت ذا ، وها أنتما ذان ، وها أنتم أولاء ، وها أنت ذه ، وها أنتما تان ، وها أنتن أولاء ، وها هي تا ، وها هما تان ، وها هن أولاء ، وبغيره قليلا نحو: وقوله:[١] [١] تعلَّمَنْ ها ــ لعمْر الله ــ ذا قسماً فاقدرْ بذرعك وانظرْ أيْن تنْسلِكُ

فصل بين (ها) و(ذا) بقوله: لعمر الله ،وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو[٢] [٢] {هاأنتمْ هــؤلاء*}[٣] [٣].

---

(١) قائله : زهير يهدد الحارث ابن ورقاء الصيداوي ديوان زهير ١٨٢ من بحر البسيط

الشاهد : استشهد به على أن الفصل بين (ها) التنبيه وبين اسم الإشارة بغير الضمائر المبنية في الأصل قليل .

مواضعه:الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٠٠ ، ٥١٠ المقتضب ٢/ ٣٢٢ الهمع ١/ ٢٦٣ الدرر ١/ ٥٠ و التذييل والتكميل ٣/ ١٩٩.

(٢) سورة النساء ١٠٩ .

(٣) انظر: المساعد شرح تسهيل الفوائد ١/ ١٨٧، ١٨٨ والتذييل والتكميل ٣/ ١٩٥، ١٩٧ الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا الذي ذكره المصنف مخالف ظاهره لما قال سيبويه ، قال سيبويه[١]: وقد تكون (ها) في ها أنت ذا غير مقدمة ولكنها تكون بمنزلتها في هذا يدلك على ذلك قوله تعالى: {هَاأَنتُمْ هَـؤُلاء } فلو كانت (ها)المقدمة مصاحبة أولاء لم تُعد مع أولاء " ومعنى قول سيبويه أن (ها) في (ها أنت ذا) قد تتجرد للتنبيه غير مصحوبة لاسم الإشارة ، فلا تكون مقدمة على الضمير من اسم الإشارة وقوله " ولكنها تكون بمنزلتها في هذا" أي تدل على التنبيه وإن لم تكن مع اسم الإشارة كما تدل عليه مع اسم الإشارة ثم استدل على ذلك بما ذكر.[٥] [٢]

ض

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٥٤، ٣/ ٥٠٠

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ١٩٩ ، ٢٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني :الفصل بين الصلة والموصول

الموصول والصلة كجزأي اسم وأشبه الأسماء بهما المركب المزجي كبعلبك ، لمباينة المفرد لهما إفرادا والمضاف والجملة بتأثير الصدر في العجز فلهما ؛أي الموصول والصلة ما لهما أي جزأي الاسم من ترتيب ..ومنع فصل بأجنبي [١].

فلا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي[٢] فلا تقول : الذي زيد قام أبوه ؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد ،ولا يجوز الفصل بين حروف اسم واحد بالأجنبي، و لا تعمل الصلة في الموصول ، ولا في شيء قبله؛ لأن بعض الاسم لا يعمل في بعض . [٣]

إلا أن يكون الفصل جملة اعتراض وهي ما كان فيه ــ من الجمل ــ تأكيد أو تبيين للصلة ، فمثال التأكيد قول الشاعر : [٤]

---

(١)نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ص ٨٣٥ وانظر المسائل الحلبيات ص ١٤١.

(٢)الأجنبي : ما ليس من الصلة، ولا هو مُسدّد لمعنى الصلة . شرح الجزولية للأبذي٤٥٧

(٣)شرح اللمع للأصفهاني ص ٧٥١.

(٤)قائله : جرير ــ من بحر الكامل ــ ورواية الخصائص والديوان (تعرف مالك)بالرفع على أنه خبر ذاك

اللغة:الترهات جمع ترهة ، وهي الأباطيل المزخرفة أو التي لا نظام لها

الشاهد: استشهد به على أن جملة القسم يجوز الفصل بها ؛ لأنها ليست بأجنبي.

مواضعه : التذييل والتكميل ٣/ ١٦٤ الخصائص ١/ ٣٣٦ ، الصحاح واللسان (تره) الديوان ٥٨٠ شرح الجمل لابن عصفور ١٨٦/١ المساعد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذاك الذي - وأبيك - تعرفُ مالكًا والحقُ يدفعُ تُرهاتِ الباطلِ

ففصل بالقسم الذي هو (وأبيك) بين (الذي) وصلته ؛ لأن فيه تأكيدا للصلة حتى كأنه قال: ذاك ــ الذي ــ تعرف مالكاً حقاً [١].

والحالية أولى ألا تعد أجنبية كقوله[٢]

إنَّ الذي وَهْوَ مُثْرٍ لا يجُودُ حرِ بفاقةٍ تعْتريه بعد إثْراءِ

قوله : (وهو مثر) جملة حالية العامل فيها فعل الصلة وهو(يجود) وما عمل فيه فعلُ الصلة فهو من الصلة ، فلا يكون أجنبيا.

ومما لا يعد أجنبيا النداء لمخاطب كقوله[٣]:

وأنت الذي يا سعدُ يُؤتَ بمشْهدٍ كريمٍ وأثوابِ المكارمِ والحمدِ

فلو لم يل النداء مخاطب عد الفصل به أجنبيا، ولم يجز إلا في ضرورة كقوله:

١/١٧٥نتائج التحصيل في شرح التسهيل ص ٨٣٥.و شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٧ والهمع ١/ ٣٠٣ والدرر اللوامع ١/ ١٦٠، ١٦٦.

(٢)شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٦ و المسائل الحلبيات للفارسي ١٤٤.

(٣)لم أعثر على قائله ـــ من بحر البسيط

الشاهد فيه: الفصل بين الموصول والصلة بالجملة الحالية

مواضعه:شرح التسهيل ١/٢٣٢ والتذييل والتكميل ٣/ ١٦٦ والهمع ١/٣٠٣والدرر ١/١٦٧ نتائج التحصيل في شرح التسهيل ص ٨٣٦.

(٤)البيت من الطويل ـــ وهو من قصيدة لحسان بن ثابت يرثي بها سعد بن معاذ رضي الله عنهما

الشاهد: الفصل بين الموصول والصلة بالنداء وهو قوله (يا سعد)

مواضعه: ديوان حسان بن ثابت تحقيق د / وليد عرفات ص ٤١٥ قاله في رثاء سعد بن معاذ ، شرح التسهيل ١/٢٣٢ ، والهمع ١/ ٣٠٣،والدرر اللوامع ١/١٦٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان[1]

وفي شرح الدماميني : وهذا الكلام من المصنف يقتضي أن الجمل الاعتراضية والندائية التي أوردها غير أجنبية، ومن ثم لم يستثنها ، وفيه نظر؛ لأنها أجنبية مفتقرة .

ض

قلت بل هو صريح كلامه لا مقتضاه ، وليس عليه في ذلك عتب، ولا يتجه عليه اعتراض، لما أبداه توجيها مما أورد عليك من قوله، مما أقره أثير الدين وغيره استجادة له.

إلا ما شذ كقوله: [2]

وأبغض من وضعت إليَّ فيه لساني معشرٌ عنهم أذودُ

---

(١)قائله: الفرزدق ـــ من بحر الطويل ، وروايته في الديوان (فإن تعشَ فإنني لا تخونني)

الشاهد : الفصل بين الموصول وهو(من) وصلته وهو (يصطحبان)بالنداء وهو(يا ذئب)غير التالي لمخاطب ،وذلك عد أجنبيا

مواضعه: الكتاب ٤١٦/٢ نتائج التحصيل في شرح التسهيل ص ٥٩٨ ، ٨٣٦ التذييل والتكميل ٣/ ١٦٦، ٣/ ١٠٨ شرح ديوان الفرزدق ٢/ ٥٩٠ المقتضب ٢/ ٢٩٤ ، ٣/ ٢٥٣ شرح الجزولية للأبذي ص ٤٦٣ والهمع ٣٠٠/١ و الدرر اللوامع ١/ ١٦٤، ١٦٨.

(٢)البيت لم يعرف قائله ـــ وهو من بحر الوافر

الشاهد: الفصل فيه بين الصلة وموصولها بأجنبي وهو"إلى" لأن "إلي" متعلق بـ(أبغض) والأصل أن يؤخر بعد قوله (لساني).

مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/١ والتذييل والتكميل ٣/ ١٦٦ والهمع ٣٠٣/١ و الدرر اللوامع ١٦٥/١نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ص ٨٣٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(فإلي) متعلق بأبغض، وفصل به بين (وضعت) ومعموله ، وهو أجنبي من وضعت ، والأصل : وأبغض من وضعت فيه لساتي إليّ. (١)

ومنع ابن السراج الفصل بين الصلة والموصول بقوله:"واعلم أنّه لا يجوز أن تقدم الصلة على الموصول ولا تفرق بين الصلة والموصول بالخبر، ولا بتوابع الموصول بعد تمامه كالصفة والبدل ،وما أشبه ذلك"(٢)

أما (أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبي، ولا بغيره ؛ لأنها كجزء من صلتها، وكذا الموصول الحرفي؛ لأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته؛ لأن اسميته منتفية بدونها، ويستثنى(ما) فيجوز فصلها نحو: عجبت مما زيدا تضرب ؛لأنها غير عاملة (٣)

وقد أوجز العلامة الرضي الأمور التي لا يجوز الفصل بها بين الموصول وصلته ولا بين أجزاء الصلة فقال :" ولا يفصل بين الموصول والصلة ، ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول، كالموصوف والبدل، والعطفين، والتأكيد، ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه، إذ هذه الأشياء لا تجيء إلا بعد تمام الكلمة .وقد جاء في الشعر، موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما: إما صلة لهما معا ، أو صلة للأخير وصلة الأول محذوفة مدلول عليها بالظاهر ....وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة ، نحو (الذي إياه ضربت) لأن الفصل

(١)المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٦/١و شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ ، ٢٣٣.

(٢)الأصول لابن السراج ٢/ ٢٦٩.

(٣)الهمع ١/ ٣٠٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ليس بأجنبي منهما، ولا يجوز مثله إذا كان الموصول حرفا ، فلا يقال: أعجبني أن زيدا ضربت؛ لأن الحروف الموصولة حروف مصدرية، هي والجملة بعدها بتأويل المصدر، فيطلب قربها من متضمن المصدر ، وكذا في الألف واللام الموصولة ، إذ لا تدخل إلا على فعل في صورة اسم الفاعل أو اسم المفعول .. فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت ، ولا يفصل بينهما [1]

ض

(١) شرح الكافية للرضي ٣/ ٦٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث : الفصل بين المبتدأ والخبر

يجوز الفصل بين المبتدأ والخبر " بضمير يسمى الضمير المنفصل وهو الواقع بين شيئين متلازمين، مثل المبتدأ والخبر ، واسم إن وخبرها واسم كان وخبرها ، والمفعول الأول لـــ ظن وأخواتها والمفعول الثاني قال تعالى : المُنكر وأُولَئك هُمُ المُفْلحُون – بين اسم إن وخبرها :قال تعالى : إنَّك أَنْت الأَعْلَى بين اسم كان وخبرها قال تعالى : كُنتَ أَنْت الرَّقيب عَلَيْهِمْ

بين المفعول الأول والمفعول الثاني لظن وأخواتها: قال تعالى : وما تُقَدِّمُوا لأَنفُسكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عند اللَّه هُو خَيْراً وأَعْظَم أَجْراً .

والضمير الذي يقع فصلا بين المبتدأ والخبر له ثلاث شرائط :

أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الأول في المعنى .

الثاني : أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو : إن وأخواتها وكان وأخواتها وظننت وأخواتها .

الثالث: أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات " ويقال له فصل وعماد.....والغرض من دخول الفصل في الكلام الإيذان بتمام الاسم وكماله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت." [1]ولم تزد العرب من

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٠، ١١١ وانظر التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ٢٨٧ و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٥٦٥، ٥٦٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأسماء شيئا إلا الضمير في الفصل خاصة ، في نحو قولك : ظننت زيدا هو القائم ؛ لأنه لا موضع له من الإعراب . (١)

ومنه قول الشاعر (٢):

فقد والشـكُّ بيّن لي عناءٌ بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح

مواضعه: الخصائص ١/ ٣٣٠ ، ٢/ ٣٩٢ والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢/ ٢٢٠ مغني اللبيب ٢/ ٥٣٠ تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب و معجم شواهد النحو الشعرية ص٥١

فإن هذا البيت رديء ؛ لأنه فصل فيه بين متلازمين بينهما قوة اتصال نحو: (قد) والفعل (بيّن) وبين الفعل وفاعله (صرد) ، وفصل بين المبتدأ(الشك) والخبر(عناء)، ومثل هذا قبيح عند سيبويه وابن جني (٣) لا يغتفر لخروجه عن قوانين العربية، وانحرافه عن أقيستها ، ويرى ابن الأثير أنّ الشاعر هنا فصل بين المتلازمين فيما أفاد وفيما لا يفيد ، وهذا من رديء الاعتراض.،وهو في النثر أقبح منه في النظم؛ لأن الناظم مضطر إلى إقامة ميزان الشعر ، وربما كان مجال الكلام عليه ضيقا فيلقيه طلب الوزن في مثل هذه الورطات ، أما الناثر فلا عذر له في مثل هذا، لأنه لا يراعي وزناً يلزمه استقامة. (٤)

---

(١)ضرائر الشعر ص ٨٠ ، ٨١ وانظر كتاب شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى ٤٧١ هـ ص ٣٣ رسالة ماجستير إعداد الطالبة خديجة محمد حسين باكستاني اشراف أد: محسن سالم العمري .

(٢)من بحر الوافر — الشاهد بلا نسبة

(٣) الكتاب لسيبويه ١١٤/٣ ، والخصائص ١/ ٣٣٠.

(٤)انظر المثل السائر ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فائدة ضمير الفصل: هو إعلام السامع أن ما بعده لا يكون نعتا التوكيد ، وقال السهيلي: فائدته الاختصاص ..... وعلى هذا معنى : {إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ } [١] أنه المختص بالبتر دونك يا محمد ... قوله تعالى: {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا } [٢] ....أخبر تعالى عن نفسه بأنه هو المختص بذلك . [٣] وذهب جمهور النحاة أنه يفيد التوكيد [٤] ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادا وله موضع من الإعراب... وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا ؛ لأنه إنما يدل بمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر [٥] وتسمية الكوفيين له عمادا إنما يعتمد عليه في الفائدة ، وذلك أنه يبين أن الثاني ليس بتابع للأول[٦].

ض

الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي

لا يجوز الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي، وهو قبيح قال أبو علي – أيده الله – زيد عمرو الضاربه ، لا يخلو اللام من أن تكون لزيد أو لعمرو ، فإن كانت لعمرو جاز أن يكون خبرا للمبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ

---

(١) سورة الكوثر الآية ٣.

(٢) سور النجم الآية ٤٣ ، ٤٤.

(٣) تمهيد القواعد لناظر الجيش ١/ ٥٧٦ وشرح الكافية الشافية ٢٤٤ ، ٢٤٥.

(٤) انظر اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن دراسة ونقد د/ إيمان حسين السيد ص ٢١١.

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري المسألة ١٠٠ ٢/ ٧٠٦ ، ٧٠٧.

(٦) التذييل والتكميل ٢٨٥/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى وإن كانت اللام لزيد لم يكن خبرا ، فإذا كانت إياه جاز أن يكون خبرا ، وإن كانت اللم لزيد لم يكن خبرا (أي عن لعمرو) .....

فإن قلت : إذا لم يكن خبرا عن (عمرو) من حيث لم يكن إياه ، فهلا أجزت أن يكون خبرا عن (زيد)لأنها هو في المعنى ، وإذا كانت إياه في المعنى جاز أن تكون خبرا عنه ؟

قلنا: لا يجوز ذلك .... لأنك قد فصلت بينهما بعمرو لم يجز ؛ لأنك تفصل بين المبتدأ وخبره بما هو أجنبي منهما ، وإذا فصلت بينهما بالأجنبي لم يجز ، فإذا لم يجز حمله على الخبر لهذا المعنى حملته على أنه مبتدأ ثالث [1] .

(1) انظر المسائل البصريات للفارسي ص ٥٢٧- ٥٣٣ و ص ٥٤٦ ، ٥٤٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثاني :الفصل بين العامل والمعمول

المبحث الأول :الفصل بين كان ومعموليها

الفصل بين (كان) واسمها بمعمول خبرها

اختلف النحاة في جواز الفصل بين (كان) – أو إحدى أخواتها – واسمها بمعمول خبرها، على ثلاثة أقوال:القول الأول: أن هذا الفصل غيرُ جائز، إلا إذا كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ فإنه يجوز، وإلى هذا ذهب جمهور البصريين، فيجوز عندهم نحو: (كان عندك زيدٌ جالسًا)، و: (كان في المسجد زيد معتكفًا)، ولا يجوز: (كان طعامَك زيدٌ آكلاً)، ولا: (كان طعامك آكلًا زيد) فإن لم يكن المعمول أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي .

القول الثاني: أنه يجوز الفصل بين (كان) واسمها بمعمول خبرها مطلقًا، سواء أكان ظرفًا أم جارًا ومجرورًا، أم غيرهما؛ بشرط أن يتقدم الخبرُ مع معموله على الاسم، وإلى هذا ذهب ابن بابشاذ، والفارسي، وابن السراج،[١] وابن عصفور[٢]؛ فيجوز عندهم – بالإضافة إلى ما أجازه أصحاب القــول الأول–:(كان طعامَك آكلًا زيدٌ)، ولا يجوز أن تقول: (كان طعامك زيد آكلًا).

القول الثالث: أنه يجوز الفصل بين (كان) ومعموليْها بمعمول الخبر مطلقًا، حتى لو تأخر الخبر عن الاسم، وإلى هذا ذهب الكوفيون.[٣]

---

(١)الأصول ١/ ٨٦ ـ ٩٦ .

(٢)المقرب ١/ ٩٧.

(٣)ينظر: همع الهوامع ٢/٩٢، الإنصاف في مسائل الخلاف١/١٦٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٩ – ٢٨٨، وشرح الكافية الشافية ١/٤٠٢ – ٤٠٨، شرح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أدلة القول الأول : أولا:استدل جمهور البصريين[١] على جواز الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر؛ إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا - بأنه يُتوسَّع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتَوسَّعُ في غيرهما .

ثانيًا: احتجوا لعدم جواز الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور - بأن ذلك من قبيل الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، وهو لا يجوز بغير الظرف أو الجار والمجرور[٢].

أدلة القول الثاني:

احتج ابن بابشاذ - ومن وافقه - على جواز الفصل بين (كان) واسمها بالظـرف أو الجـار والمجرور أو غيرهما؛ إذا تقدم الخبر مع معموله على الاسم - بأن المعمول من كمال العامل الذي هو الخبر؛ فلم يك ثَمَّ فاصل بين العامل ومرفوعه بأجنبي[٣]، واستشهدوا بقول حميد الأرقط: [من البسيط]:

فَاصْبَحُوا والنَّوَى عالِي مُعَرَّسِهِم ... وليْسَ كُلَّ النَّوَى تُلقِي المَسَاكِينُ[٤]

الأشموني مع حاشية الصبان ٣٧٤/١ - ٣٧٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٧/١، والمقرب ٩٦/١، ٩٧، وشرح التسهيل ٣٦٧/١، ٣٦٨.

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٢/١ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٣٧٤/١ ، ٣٧٥ وشرح التصريح ٢٤٨/١

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٨٦/١ والتذييل والتكميل ٢٤١/٤ .

(٤) من بحر البسيط ـــ قائله : حميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث فصل بين (ليس) ومعمولَيْها بـ (كل)، وهي مفعول به لـ (تلقي)، و(تلقي) خبر (ليس)، وقد تقدم على اسمها (المساكين)؛ ولهذا جاز وقوع معمول الخبر بعد(ليس).

- أدلة القول الثالث:احتج الكوفيون لجواز الفصل بين (كان) ومعمولَيْها بمعمول خبرها - الظرف أو الجار والمجرور، أو غيرهما - مطلقًا، سواء تقدم الخبر على الاسم، أم تأخر عنه - بأن الخبر معمول لـ (كان)، ومعمولُ معمولها في معنى معمولها[1] (١)، واستشهدوا بقول الفرزدق: [من الطويل]:

قَنافِذُ هدَّاجون حَوْلَ بيُوتهم بِمَا كانَ إيَّاهُم عَطِيةُ عَوَّدا[2] (٢)

حيث فصل بالمفعول (إياهم) بين (كان) واسمها (عطية)، مع تأخر الخبر (عودا) - العامل في المفعول (إياهم) - عن الاسم.

مواضعه: شرح التسهيل ٣٦٨/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٧٦/١ والكتاب ٧٠/١، ١٤٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٤٢وشرح ابن عقيل ٢٨٤/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٧/١، والمقتضب ١٠٠/٤، وخزانة الأدب (٢٧٠/٩)والتذييل والتكميل ٤/ ٢٤١

(١) ينظر: شرح التصريح ٢٤٧/١ همع الهوامع٢/ ٩٢.

(٢) البيت في ديوانه ١٦٢وروايته (قَنافذ درامون خلف جحاشهم) وخزانة الأدب ٢٦٨/٩، والمقتضب ١٠١/٤، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١، وشرح الأشموني ١١٦/١، وشرح التصريح ٢٤٧/١ والهمع ٢/ ٩٢..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني :الفصل بين الفعل والفاعل

يجوز الفصل بين الفاعل وعامله بفاصل ، أو أكثر وسأتناول في هذه المسألة الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث .

الفصل بين الفعل والفاعل

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة إذا كان الفعل مؤنثا، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي نحو: (قامت هند) و (طلعت الشمس) [١]

فإذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاّ) جاز إثبات التاء وحذفها، والأحسن الإثبات كقولهم: (أتى القاضي بنت الواقف) ففصل بين الفعل والفاعل ، وهما :"أتى" و" بنت الواقف" بالمفعول ، وهو "القاضي" فالأحسن أن تلحق التاء الفعل أي (أتت) ونحو: (قام اليوم هند) والأحسن (قامت). وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وقد يُبيحُ الفصلُ تركَ التّاءِ في نحو (أتى القاضي بنتُ الواقف)

أما إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلاّ) فلم يجز إثبات التاء على رأي جمهور النحاة نحو (ما قام إلاّ هند) و (ما طلع إلاّ الشمس) وإلى تفضيل حذف التاء أشار الناظم بقوله[٢]:

والحذفُ مع فصلٍ بإلا فُضّلا كما زكا إلا فتاةُ ابنِ العلا

---

(١)انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٠٧.

(٢)انظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك تحقيق وتعليق د/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي ١/ ٣١٨ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٠٩ شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي قوله تعالى: { وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ }[١] قال أبو حيان: "قرئ (ولم تكن) بالتاء، وقرأ الجمهور بالياء وهو الفصيح؛لأنه إذا كان العامل مفرَغاً لما بعد إلا وهو مؤنث، فالفصيح أن يقول: ما قام إلا هند، وأما ما قامت إلا هند ، فأكثر أصحابنا يخصّه بالضرورة، وبعض النحويين يجيزه في الكلام على قلة "[٢]

ومن أمثلة الفصل بالمفعول به

الأصل أن يلي الفاعل الفعل ؛لأنه منزل منزلة الجزء منه ،ويجوز الفصل بينهما بالمفعول ... ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لبس .[٣]

هذا وقد حصل الفصل بالمفعول به، كقوله تعالى: (إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ)[٤] وقوله: (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)[٥]ومن الشواهد الشعرية على ذلك، قول جرير[٦]:

---

(١)سورة النور من الآية ٦.

(٢)البحر المحيط ٦/ ٣٩٨ وانظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٥٩١/٤ .

(٣)الهمع ٢/ ٢٥٩.

(٤)سورة الممتحنة من الآية ١٠ .

(٥)سورة الممتحنة من الآية ١٢.

(٦)من بحر الوافر — ديوان جرير ٢٨٣ وهو من قصيدة يهجو بها الأخطل ويذم تغلب

الشاهد: في (ولد) حيث ترك فيه التاء والحال إنه مسند إلى أم سوء لوجود الفصل .

مواضعه: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٧٤ وشرح التصريح ١/ ٤٠٩ والانتصار لابن ولاد ص ١٢٤ والخصائص ٢/ ٤١٤ والمقتضب ٢/ ١٤٨ ومعجم شواهد النحو الشعرية ص ١٥١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد ولّه الأخيطل أمّ سَوْءٍ على باب استها صُلْبٌ وشامُ

فالفاعل (ولّه) حذفت منه التاء لحصول الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث (أمّ سوء) بالمفعول به (الأخيطل) .

الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور:

ومثلما يحصل الفصل بالمفعول به، يحصل بالجارو‌المجرور كما في قوله تعالى:

(لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) [1] قال أبو حيان: "وقد حسن ذلك الفصل بين الفعل ومرفوعه بمجرورين، فسهّل التذكير جداً"[2] وحصل الفصل بالجار والمجرور في قوله تعالى: (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا) [3] فلم تلحق التاء الفعل (كان) وإن كان قد أسند إلى مؤنث، وهو (الآية) لأجل أنه مؤنث مجازي، وازداد حسنا بالفصل . [4].

قال تعالى:(فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى) [5] تم الفصل هنا بالجار والمجرور (إلى عبده) بين الفعل (أوحى) والفاعل الاسم الموصول (ما) . هذا الفصل الذي كان بغرض الحفاظ على النمط السياقي والإيقاعي للفاصلة في السورة.

وخلاصة القول في هذا الجانب أنه لا يجوز أن تلحق التاء الفعل إذا اسند إلى فاعل مؤنث مع حصول الفصل بالمفعول، أو الجار والمجرور. أما

---

(1) سورة البقرة من الآية ١٥٠.
(2) البحر المحيط ٦١٤/١.
(3) سورة آل عمران من الآية ١٣.
(4) البحر المحيط ٢/ ٤١٠.
(5) سورة النجم من الآية من ١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا كان الفصل بـ (إلاّ) الايجابية ،وهي المسبوقة بنفي ،ففي هذه الحالة أنّ الفصيح حذف التاء من الفعل؛ لأن الفاعل في سياق (إلا) مذكر محذوف؛ لأن القول (ما حضر إلا هندٌ) التقدير فيه: (ما حضر أحدٌ) وفي هذا المجال يتجه البحث مع التوجيه الذاهب إلى أن تأنيث الفعل مع الفصل لم يكن واجباً، (لأن الفعل بعُد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث) [1]

ض

(1) شرح التصريح ١/ ٤٠٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث :الفصل بين (لا) النافية للجنس ومعمولها

لا يجوز الفصل بين (لا) وبين ما تعمل فيه، فإذا فصلت بينهما بطل عملها ،ولزم تكرارها

فتقول : لا في الدار رجل ولا امرأة . [١] قال المبرد:"واعلم أن(لا) إن فصلت بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا؛ لأن الاسم لا ينفصل بين بعضه وبعض فتقول: لا في الدار أحد ولا في بيتك رجل)وقوله عز وجل: {لَا فِيهَا غَوْلٌ }[٢] لا يجوز غيره؛ لأن (لا) – وإن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها – لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها." [٣]

ذكر ابن مالك أنه إذا فصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل باجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافا للمبرد وابن كيسان. [٤]

وقد اعترض أبو حيان على قول ابن مالك (باجماع)فقال "زعم ابن مالك أنه إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل باجماع، وليس كما ذكر، أما إذا انفصل مصحوبها فقد تقدم لنا مذهب الرماني[٥]، وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل (لا) فيه فان كان مبنياً نصب وزال البناء"[٦].

---

(١) المقرب لابن عصفور ١/ ١٩٠ .

(٢) سورة الصافات من الآية ٤٧

(٣) المقتضب ٤/ ٣٦١ وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٩٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٤، ٦٥.

(٥) انظر المساعد ١/ ٣٤٥

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الرابع :الفصل بين الجار والمجرور

الفصل بين حرف الجار والمجرور أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه

بقوله[١]:

مُخْلِفَةً لا يُسْتَطاعُ ارْتِقاؤها ولَيْس إلى مِنْها النُّزُول سبيلُ

ففصل بين حرف الجر ومجروره بالظرف الذي هو (منها). [٢]

وحكى الكسائي [٣]: أخذته بأَرَيّ ألف درهم " يريد : بألف درهم أرى فقدم أرى" وفصل بين الباء ومخفوضها في سعة الكلام وهذا من الندور بحيث لا يلتفت اليه[٤].

ونذر الفصل بينهما في النثر بالقسم نحو : اشتريتُهُ بوالله درْهم . [٥]

الفصل بين الجار والمجرور بـــ(لا)

الفصل بين الجار والمجرور "بلا" في مثل (غضبتُ من لا شيء) اختلف النحاة في هذه المسألة ، فذهب بعض الكوفيين إلى أن "لا" في مثل هذا المثال ونحوه اسم؛ لدخول الخافض عليها ، وقيامها مقام (غير) [٦].

---

(١)قائله مجهول

مواضعه : الخصائص ٢/ ٣٩٥ ، ٣/ ١٠٧ ،المقرب ١/ ١٩٧ و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٠٢و معجم شواهد النحو الشعرية ١٢٦.

(٢)الخصائص لابن جني ٢/ ٣٩٥ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٠.

(٣)المقرب ١/ ١٩٧ .

(٤)ضرائر الشعر ص ٢٠٠ ، ٢٠١.

(٥)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٠٢ .

(٦)انظر الجنى الداني ص ٣٠١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذهب البصريون إلى أن العامل في المجرور، هو الجار نفسه لا الـ العمل فيما بعدها ،

وأن "لا" حرف وإن أدت معنى "غير" [١]. وأما قول جرير[٢] :

ما بالُ جهلك بعْد الحلْم والدِّين وقدْ علاك مشيبٌ حين لا حين

قول جرير "حين لا حين" فـ(حين) الأول مضاف إلى الثاني وفصلت "لا" بين الخافض والمخفوض كفصلها في (جئت بلا شيء)كأنه قال حين لا حين فيه لهو ولعب ، أو نحو ذلك من الإضمار ،لأن المشيب يمنع من اللهو واللعب. [٣]فجاءت (لا) زائدة فكأنه أراد حين حين [٤] قال أبو سعيد ، في شرح الكتاب : دخلت (لا) مكان (غير) في قولك (غضبت من لا شيء) و(لا) حرف فلا يقع عليه حرف الخفض ، فوقع حرف الخفض على ما بعد (لا) وعلى هذا : (ما كان إلا كلا شيء) أي كغير شيء [٥].

---

(١) انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٥٣٩ وابن كيسان النحوي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد محمد بن حمود الدعجاني ص ٢٢٢ والجنى الداني ٣٠٠.

(٢) من بحر البسيط

الشاهد:(حين لا حين) حيث أضاف حين إلى حين مع اعتبار (لا) زائدة لفظا ومعنى .

مواضعه:ديوانه ص ٥٥٧ الكتاب ٢/ ٣٠٥ والمسائل المنثورة ص ١٠٨ الأمالي الشجرية ١/٣٦٤، ٢/ ٥٤٠ والحجة لأبي علي الفارسي ١/ ١٦٤ شرح الجمل ٢/ ٢٧٨ والخزانة ٤/ ٤٧ .

(٣)الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٥ .

(٤)المسائل المنثورة ص ١٠٨ .

(٥)انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وروي عن العرب : جئت بلا شيء ، بالفتح على تركيب الاسم مع "لا" وجعلها عاملة ، وهو نادر ، لما فيه من تعليق حرف الجر عن العمل.(١)

قال سيبويه: " لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في الشعر ".(٢)

(١) الجنى الداني ص ٣٠١ .
(٢) الكتاب ٣/ ١١١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الخامس :الفصل بين المضاف والمضاف إليه

معنى الإضافة : الإضافة نسبة اسم إلى اسم آخر وإسناده إليه نحو: غلام هند.[١]

الفصل بين المتضايفين بين الجواز والمنع

وهي من المسائل الشهيرة ، وكما هو معروف أنَّه يجوز الفصل بين المتضايفين في الاختيار إذا كان الفاصل ليس بأجنبي، ويجوز في الضَّرورة الفصل بأجنبي؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ،ولا يجوز الفصل بينهما إلا إذا كان الفاصل والمضاف إليه مطلوبين للمضاف.

أولا: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في الضرورة

ذكر ابن يعيش أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح فقال : "قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة.[٢]

وذكر الأصفهاني أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع ،إلا في ضرورة الشعر

أنشد[٣]:

---

(١)معاني النحو تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي ٣/ ١٠٢ .

(٢)شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٠، ٣/ ١٩ وشرح ابن طولون على الفية ابن مالك ١/ ٤٨٠ .

(٣)من بحر السريع - قائله: عمرو بن قميئة

الشاهد:إضافة (در) إلى (من) مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة وامتنع نصب (من) لأن (در) ليس باسم فاعل ولا اسم فعل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لما رأتْ ساتيدما استعبرتْ لله درُّ اليوم من لامها

أي درُّ منْ لامها اليوْم ، وأنشد :

كأنّ أصواتَ من إيغالهنّ بنا أواخرَ الميْس أصواتُ الفراريج[1]

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض؛ لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر[2]

أي كأن أصوات أواخر الميس، ففصل للضرورة ، فأما في غير الضرورة فالفصل ممتنع .

المعنى: "ساتيدما" جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبدا، استعبرت : بكت من وحشة الغربة وبعدها من أرض أهلها.

مواضعه: الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٨ المقتضب ٤/ ٣٧٧ ، وابن يعيش ٣/ ٢٠ ، ٧٧ الخزانة ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، الإنصاف ٢/ ٤٣٢ التبصرة ٢٨٨ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٣ المسائل المشكلة ٢٦٢ ،المقاصد الشافية ٤/ ١٨٦و شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩، ٢٠ الانتصار لابن ولاد ص ٨٣ .

(١) من بحر البسيط ـ قائله : ذو الرمة كما في ديوانه ١٠٥ ورواية الديوان: أواخر الميس أنقاض الفراريج

مواضعه : الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٩ ، المقتضب ٤/ ٣٧٦ الخصائص ٢/ ٤٠٤ الإنصاف ٢/ ٤٣٣ ، ابن يعيش ٢/ ١٠٨، ٣/ ٧٧ الخزانة ٢/ ١١٩، ٢٥٠ ، ٤/ ٤١٣ اللامات ١٠٩ ضرائر الشعر ١٩١ المسائل المشكلة ٢٦٢ والتبصرة ص ٢٨٧ شرح الكافية الشافية ٣/ ٩٨٠.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٧ و شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١/ ٤٨٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة بالنثر أحدها : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله . [١] كقراءة ابن عامر: {وكذلك زيّن لكثيرٍ مّن الْمُشْركين قتْل أولادهمْ شركآؤهمْ} [٢] بنصب (أولادهمْ)وجر (شركائهم)

ولفقهاء هذه المسألة طعن بعض النحاة في قراءة ابن عامر حتى قال الفراء[٣]:(ولم نجد مثله في العربية) ويكفينا أنه قد ورد عن بعض العرب الفصل بين المتضايفين بالجملة في قولهم: (هو غلام – إن شاء الله - أخيك)والفصل بالمفرد أسهل وقراءة ابن عامر[٤] (قتْل أولادهمْ شركاؤهمْ) بإضافة (قتْل) إلى (شركآؤهمْ) مع الفصل بالمفعول لم يستحسنوه. [٥].

أما الزمخشري فقال: "وأما قراءة ابن عامر:(قتْلُ أولادهمْ شُركائهم) برفع القتل ،ونصب الأولاد ،وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ،والفصل بينهما بغير الظرف ،فشيء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر؛ لكان سمجا مردودا ... فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذي

(١)شرح التصريح على التوضيح ١/ ٧٣٢.

(٢)سورة الأنعام من الآية ١٣٧.

(٣)معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨.

(٤)قرأ ابن عامر وحده بضم الزاي وفتح قتْل ونصب "أولادهم " وخفض" شركائهم" وقرأ الباقون بفتح الزاي ونصب" قتْل "و" أولادهم" خفضا " شركاؤهم " رفعا. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٥٠ ، ١٥١ حجة القراءات ٢٧٣ و الخصائص ٢/٤٠٧.

(٥)شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٢٩ ، ٥٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم بالياء . ولو قرئ
بجر الأولاد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم
لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[1].

ولكن الشاطبي وابن مالك وغيرهم ذهبوا إلى استحسان وتأييد هذه
القراءة ، فقال الشاطبي: "فـ(قتل) اسم يشبه الفعل، والفاصل الذي هو
(أولادهم) معمول القتل، وهو أيضا منصوب والتقدير : أن يقتل أولادهم
شركاءهم ، وهذه القراءة وحدها عذر لمن قاس في الموضع ؛ لأنها
نقلت عن موثوق بعربيته قبل التعلم ، فإنه كان من كبار التابعين
.....فالأولى في هذه القراءة أن تجعل حجة في الجواز ، إنها من أقوى
ما يحتج به.وقد جاء ما يؤيدها من السماع والقياس . [2]

وحسن ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ ؛ لعدم
الاعتداد به، وكونه غير أجنبي ؛ لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير
من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية .
فسقط بذلك قول الزمخشري [3].

المسألة الثانية من الثلاث:ـ أن يكون المضاف وصفا بمعنى الحال أو
الاستقبال ، والمضاف إليه إما مفعوله الأول ، والفاصل مفعوله الثاني

---

(1)الكشاف للزمخشري ٢/ ٤٠١ ، ٤٠٢.

(2)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام / أبي إسحاق إبراهيم
بن موسى الشاطبي ١٧٤/٤، ١٧٥وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/
٢٧٧والتبصرة ص ٢٨٧ ، ٢٨٨.

(3)التصريح على التوضيح ٧٣٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[1] بنصب (وعده) وجر (رُسُلَه) فـ(مُخْلِف) اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف و(رُسُلَه) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول و(وعده) مفعوله الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه (مُخْلِف وَعْدِهِ رُسُلَهُ).[2]

ومنه قول الشاعر[3]:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

والتقدير: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ" القلوص " وهومفعول ، وليس بظرف ، ولاحرف خفض.هذا مما وقع فيه الفصل بالمفعول .

(١) سورة إبراهيم من الآية ٤٧ انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٨١ ، ٨٢ والبحر ٥/ ٤٣٩ ، والمساعد ٢/ ٣٧٣.

(٢) شرح التصريح ١/ ٧٣٣ وانظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١/ ٤٨١ .

(٣) من مجزوء الكامل ، لم أعثر على نسبته إلى قائله

الشاهد: فصل بين المتضايفين بمفعول المضاف مع تمكنه من أن يضيف المصدر إلى المفعول ثم يرفع الفاعل

فيقول: زج القلوص أبو مزادة

مواضعه: الخزانة ٤/ ٤١٥، ٤١٦، وتخليص الشواهد ٨٢ ، والخصائص ٢/ ٤٠٦ المقرب ١/ ٥٤ شرح المفصل ٣/ ١٩ ، ٢٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨ والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مسألة ٦٠ ص ٤٢٧ الأشموني مع حاشية الصبان٢/ ٢١٧ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ٩٨٥ وضرائر الشعر ص ١٩٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما وقع فيه الفصل بالظرف وشبه الظرف

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء : " هَلْ أَنْتُمْ تارِكُو لِي صاحِبِي) [١] فـ (تارِكُو) جمع تارك ، اسم فاعل (تَرَكَ) مضاف إلى مفعوله وهو (صاحِبِي) بدليل حذف النون و(لي) جار ومجرور ظرف (تارِكُو) وفصل بين المضاف والمضاف إليه والأصل: هل أنتم تاركوا صاحبي لي.

وقال بعض العرب : تَرْكُ يوماً نفْسك وهواها، سَعْيٌ لها في رَدَاها "

..... قال ابن عصفور : "الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة،ومثله في الحسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف كما سيأتي "[٢]

يرى أبو الحسن أنه يجوز التفريق بين المضاف والمضاف إليه، إذا جاز أن يسكت على الأول منهما ، وعلل ذلك بأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما. [٣]

ومن مواضع الفصل القياسي :ـ

ـ المسألة الثالثة :الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم " لم يعيبوه حتى لا يجيء إلا في ضرورة الشعر بل استسهلوا أمره ، ففصلوا به في الكلام لكن قليلا، فحكى الكِسائيُّ: (هذا غُلامُ واللهِ زَيْدٍ)

(١)أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة برقم ٣٤٦١ .

(٢)الضرائر ص ١٩٤.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٣ وانظر الإنصاف ٢/ ٤٢٧ ـ ٤٣٦ وابن كيسان النحوي رسالة ص ٣١٣ وشرح الألفية لابن طولون ١/ ٤٨١ ، ٤٨٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١)....(ففصل بين "غلام" و"زيد" بالقسم) ووجه استسهال الأمر في فصل القسم خصوصا ، حتى لم يشترطوا فيه شرطا ، أن العرب استعملته على جهة التأكيد زائدا على أصل معنى الكلام ، كالجملة المعترضة في أثنائه ،فكأنه لا فصل ثمة ، ولذلك وقع بين "إذن" ومنصوبها فلم يعد فصلا ولم يمنعها أن تؤثر في الفعل فتنصبه ، فقالوا : إذن ــ والله ــ أكرمك (٢)

والمسائل الأربع الباقية من السبع تختص بالشعر

إحداها: الفصل بالأجنبي ونعني به معمول غير المضاف نحو قوله(٣)

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ

(١) جر (زيد) بإضافة الغلام إليه ، وفصل بينهما بالقسم . انظر : شرح التصريح ٧٣٤/١ والإنصاف المسألة رقم ٦٠ والارتشاف ٢/ ١٨٤٥

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ١٨٣.

(٣) البيتُ لأبي حَيَّة النُّمَيْرِيِّ، يَصِفُ رسْمَ دار .ــ من بحر الوافر اللغة: (يهوديٌ) إنما خَصَّ اليَهوديَّ؛ لأنهم كانوا أهْلَ الكتابة حِينَذاكَ، (يُقارِبُ)؛ أيْ: يَضُمُّ بعضَ ما يَكتُبُه إلى بعْض، (أو يُزِيلُ) يُفرِّقُ بينَ كِتابَتِه. الشاهدُ فيه: قولُه:(بكفِّ يَوْماً يَهوديٍّ)؛ حيثُ فصَلَ بينَ المضافِ وهو كفٌّ، والمضافِ إليه وهو يَهوديٍّ، بأجنبيٍّ مِن المضافِ وهو يَوماً، وإنَّما كانَ الفاصلُ أجنبيًّا؛ لأنَّ هذا الظرْفَ ليسَ متَعلّقا بالمضافِ، وإنما هو مُتَعلّقٌ بقوله(خُطَّ).

مواضعه: المسائل المشكلة ص ٥٦٢ شرح ابن عقيل ٢/ ٧٨ شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٣ الارتشاف ٢/ ١٨٤٣ والتصريح ٧٣٦/١ ، الدرر اللوامع ٢/ ١٦١ الخصائص ٢/ ٤٠٥ والإنصاف ٢/ ٤٣٢ شرح الكافية الشافية ٣/ ٩٧٩ وشرح الألفية لابن طولون ١/ ٤٨٣ وضرائر الشعر ١٩٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فصل بـ "يومًا" بين "كفٍّ" و"يهودي"، وهو أجنبيٌّ من كفٍّ؛ لأنه معمول لـ "خطَّ" قال ابن مالك :" ومثل هذا ضعيف حقيق بألا يجوز إلا في ضرورة لما فيه من الفصل بأجنبي "[1]

ـ والمسألة الثانية :الفصل بالنعت،وهو نعت المضاف، فنحو قول الشاعر يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه [2]:

نَجَوْتَ وقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِن ابنِ أبي شَيْخِ الأباطِحِ طالِبِ

أراد ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، وابن أبي طالب هو علي رضي الله عنه . [3] ففصل بين المتضايفين؛ وهما أبي وطالب ، وتجوز في جعل (شيخ الأباطح) نعتا للمضاف وهو(أبي) دون المضاف إليه ، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معا . [4]

المسألة الثالثة : الفصل بالنداء نحو ما أنشده ابن جني[5] وغيره [6]:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٣ وانظر شرح التصريح ١/ ٧٣٧.الخزانة ٤/ ٤١٩.

(٢) من بحر الطويل ـ قائله : تأبط شرا ـ ديوانه ص ٨٩ مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٥ التصريح ١/٧٨٣ والهمع ٤/ ٢٩٦ والدرر ٢/ ١٦٢ والأشموني بحاشية الصبان٢/ ٤٢٠ شرح ابن عقيل ٢/ ٧٩ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٠ الارتشاف ٢/ ١٨٤٤ وشرح الألفية لابن طولون ١/ ٤٨٣ .

(٣) المقاصد الشافية ٤/ ١٨٨.

(٤) شرح التصريح ١/ ٧٣٧.

(٥) الخصائص ٢/ ٤٠٤.

(٦) من الرجز وبلا نسبة

الشاهد: أضاف (برذون) إلى (زيد) ، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفا و(حمار) خبر (كأن) أي:كأن برذون زيد) حمار (يا أبا عصام)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كأنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصامٍ زَيْدٍ حِمارٌ دَقَّ بِاللِّجامِ

المسألة الرابعة : الفصل بفاعل المضاف ، كقوله: (١)

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عُدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبِّ

فأضاف (قهر) إلى مفعوله ، وهو صب ، وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو (وجد) والأصل : ما وجدنا للهوى طبا ، ولا عدمنا قهر صب وجد.(٢)

وبقيت خامسة وهي: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف استحسن ابن عصفور الفصل بالمعطوف فقال :" والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة ، ومثله في الحسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف نحو قول الفرزدق (٣)

ض

مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٥ والتصريح ١/ ٧٣٨والأشموني بحاشية الصبان٢/ ٤٢٠ والدرر ١٦٣/٢ الخصائص ٢/ ٤٠٤ وشرح عمدة الحافظ ٤٩٥ شرح الكافية الشافية ٣/ ٩٩٣والهمع ٤/ ٢٩٦.

(١) من الرجز بلا نسبة

مواضعه: أوضح المسالك ٣/ ١٩٠ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٩ وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٤ والدرر ٢/ ١٦٤ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٣ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٣ وهمع الهوامع ٢/ ٥٣ .

(٢) التصريح ١/ ٧٣٦.

(٣) من بحر المنسرح

قائله: أرطاة بن سهية وينسب للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه

الشاهد: إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة ضرورة ، وأن المعنى بين (ذراعي الأسد) والجبهة مقحمة ، والتقدير : بين ذراعي الأسد ، وجبهة الأسد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يامَنْ رَأى عارضاً أسرُّ به بيْنَ ذراعَيْ وجبهةَ الأسدِ

يريد : بين ذراعي الأسد وجبهته، فقدم المعطوف وحرف العطف ، وفصل بينهما وبين المضاف والمضاف إليه وحذف الضمير ؛ لفهم المعنى اختصارا .

وقد تعرّض ابن ولاّد لهذه المسألة في أحد ردوده على المبرّد ، فيقول: أمّا قوله : إنّ المعطوف الذي فصل به بين الجار والمجرور مثل: (١)

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ لا يوقِعَنَّكُمُ في سوأةٍ عُمَرُ

فـ (يا تيمَ عدي) جائز في الكلام ، وليست التّفرقةُ بالمعطوف جائزةً إلاّ في الشّعر ؛ لأنّ الاسم الثّاني في (تيم تيم عديّ) هو الأوّل بعينه ،وكأنّه قال: (يا تَيْمَ تَيْم عدي) ولم يزد بذكر الثّاني معنًى في الكلام ، فكأنّه لم يذكره ، وصار هذا مشبهاً لـ« ما » إذا دخلتْ زائدةً ولم توجب في الكلام معنى ....فأما المعطوف في (بيْن ذراعيْ وجبهة الأسد)فقد أوجب في الكلام معنى وزيادة لم تكن فيه من قبل دخوله.

مواضعه: تخلص الشواهد لابن هشام ص ٨٧ وفيه (أرقت له) مكان (أسر به) والمقتضب ٤/ ٢٢٩ خزانة الأدب ٤/ ٤٠٤والخصائص ٢/ ٤٠٧ واللمحة البدرية ٢/ ٦٨ ومغني اللبيب لابن هشام ٥/ ٣٢، ٦/ ٤٠٠ شرح الشواهد للبغدادي ٤/ ١٣٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١ ضرائر الشعر ص ١٩٤ .

(١) البيت لجرير ـــ من بحر البسيط ـــ انظر الديوان ص ٢١٢ مواضعه الكتاب ١/ ٥٣ ، ٢/ ٢٠٥ ، المقتضب ٤/ ٢٢٩ والخصائص ١/ ٣٤٥ ومعجم الشواهد النحوية ص ٧٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فصل قبيح من (يا تيم تيم عدي) ولم يجز إلا في الشعر؛ لأنها فصل في اللفظ والمعنى، وذلك فصل في اللفظ دون المعنى »[1].

ويرى أن الفصل بين المتضايفين بحرف العطف والمعطوف عليه من الفصل بالأجنبي، ولا يجوز في اللغة الفصيحة؛ لأنه كسر لقاعدة وجوب استكمال المضاف للمضاف إليه وهما يتنزلان منزلة الكلمة الواحدة.

ويثبت سلامة الفصل بالفعل الملغى :(الذي يستقيم المعنى المراد بدونه ، ويعني المراد الملغى بالمعنى المصطح) كقوله:

ض

بأيِّ تَرَاهُدُ الأرضينَ حَلُوا أألدبران أم عَسَقوا الكفارا[2]

أي (بأي الأرضين تراهم حلوا) ففصل بتراهم – وهو فعل ملغي – بين (أي) و(الأرضين) وهما مضاف ومضاف إليه ، وهذا من الغرابة بمكان كما قال ابن هشام الخضراوي في شرح التسهيل .[3]

وسابعة :الفصل بالمفعول لأجله كقوله[4]:

---

(1) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص٨٣ ، ٨٤.

(2) من بحر الوافر — قائله مجهول

اللغة : المهارى : جمع مهرية وهي المنسوبة إلى مهرة بلدة باليمن . والدبران والكفار : موضعان .

الشاهد: استشهد به على فصل المضاف من المضاف إليه بالفعل الملغي .

مواضعه:الهمع ٤/ ٢٩٧ الدرر ٢/ ١٦٤الأشموني والعيني بحاشية الصبان ٢/ ٤٢٢و شرح التصريح ١/ ٧٣٧

(3) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٦ وانظر: شرح التصريح على التوضيح١/ ٧٣٨

(4) لأبي زبيد الطائي - البيت من الوافر

الشاهد: استشهد به على جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول له.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أراد معاوية وقت الهوادي جرأة

وثامنة ـ الفصل بـ (إما) قال الشاعر[1]:

هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

فيمن رواه بالجر (إسار)

مواضعه : الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٤٢٢ والهمع ٤/ ٢٩٧ وشر أبي زبيد الطائي ٩٨ والدرر ٢/ ١٦٥ والتصريح ١/ ٧٣٨ المقتضب ٣٧٧/٤ .

(١) من الطويل ـ قائله : تأبط شرا

الشاهد: فصل بـ(إما) بين المضاف وهو (خطتا) ، والمضاف إليه وهو (إسار) وأصله خطتان حذفت النون للإضافة ، والتقدير : خطتا أسر

مواضعه : ذكره أبو تمام في الحماسة ص ١٥ والأغاني للأصفهاني ٢١/ ١٥٩ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٤ .الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٤١٨ ومعجم شواهد النحو ص ٧٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث السادس :الفصل بين المصدر ومعموله

يشترط النحاة لإعمال المصدر، ألا يفصل بينه وبين معموله بفاصل (أجنبي) أي غير معمول له ، سواء أكان هذا الفاصل نعتًا للمصدر أم كان (أجنبيًا)، فلا يقال : ساءني ضربُك الشديدُ زيدًا ، والوجهُ أن يقال: ساءني ضربك زيدًا الشديدُ، بتأخير نعت المصدر عن معموله ، قال أبو حيان[١] : والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله بشيء قال أبو بكر[٢] : الصحيح أنه لا يجوز.

فنحو قوله تعالى: {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ }[٣] لا يجوز أن تجعل (يوم تبلى) متعلقا بـــ(رجعه) لكونه قد فصل بينهما بخبر (إن) كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بـــ(قادر) وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رجعه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلق هذا الظرف بمحذوف يقدر بجوار هذا الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رجعه لقادر رجعه يوم تبلى ، والسر في اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل ، فهو فرع في العمل ، والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول.[٤]

---

(١)الارتشاف ١٦٧٦ .

(٢)شرح الكافية للرضي ٦١/٤ وانظر الأصول لابن السراج ٢/ ١٦٦.

(٣)سورة الطارق الآية ٨ ، ٩ .

(٤)عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد ٣/ ٢٠٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث السابع :الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه

أشار ابن مالك إلى عدم وجود خلاف في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والصحيح جوازه ؛ لثبوت ذلك عن العرب[١]

قال الشيخ أبو علي الشلوبين– رحمه الله"-حكى الصيمري[٢] أنّ مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أنّ ذلك جائز وهو المشهور والمنصور "هكذا قال الأستاذ أبو علي، وهو المنتهى في المعرف بهذا الفن نقلًا وفهما "وقال سيبويه وهو يتحدث عن هذا الباب ، ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ..... ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تنزيل شيئا عن موضعه. [٣]، وفي تعميم المنع عند جميع النحاة نظر ، وذلك ؛ لأن الجرمي أجاز الفصل بالحال والمصدر ، وهشام أجاز الفصل بالحال ، وابن مالك أجازه بالنداء . [٤]

ثم أورد ما قاله السيرافي في تفسير عبارة سيبويه " لا تزيل شيئًا عن موضعه.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٦ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٢ و شرح الألفية لابن طولون ٢/ ٣٢.

(٢)التبصرة والتذكرة للصيمري ص ٢٦٨وانظر التوطئة للشلوبين ص ٢٦٩.

(٣)الكتاب ١/ ٧٢ ، ٧٣ والمقتضب ٤/ ١٧٨.

(٤)انظر الهمع ٥/ ٦١ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩ وانظر ابن كيسان النحوي ص ٣١٧ ، ٣١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وخلاصته أن سيبويه لم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه وأن كثير من البصريين يجيز ذلك، منهم الجرمي والفراء، وكثير منهم يأباه ومنهم الأخفش والمبرد[١]

هذا وقد نسب الجميع إلى المبرد المنع وقد نص هو عليه صراحة في المقتضب ، بيد أنه قال في موضع آخر في المقتضب " تقول ما أحسن زيدا قام إليه وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا ، فالرجل الآن شائع وليس التعجب منه وإنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا ، كنحو : ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس "[٢] .

فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف أو جار ومجرور لم يمتنع ، ولم يضعف ؛ لثبوت ذلك نثرا ونظما وقياسا :فمن النثر قول عمرو بن معد يكرب [٣]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ وانظر المقتضب ٤/ ١٧٨ و شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٢ والمسائل المشكلة ص ٢٥٦ والهمع ٥/ ٦١.

(٢) انظر المبرد ٤/ ١٧٨ و ٤/ ١٨٧ .

(٣) هو الصحابي عمر بن معد يكرب بن عبد الله بن عمرو بن خصم الزبيدي من فرسان الجاهلية والإسلام استشهد يوم القادسية ، وقيل : إحدى وعشرين بعد أن شهد وقعة نهاوند . انظر: تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ٢ / ٣٣.
وقال هذا حينما أتى مجاشع بن مسعود يسأله الصلة فأعطاه .انظر الدر ٢/ ٢٩٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"لله در بني سليم ما أحسنَ في الْهَيْجَاء لقَاءها، وأكرَم في اللَّزَبَات عطاءها ، وأثبتَ في المكرُمات بَقَاءَهَا " (١)

ومن النظم قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنه (٢)

وقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينَا أنْ يكُونَ المُقدَّمَا

ض

(١)الشاهد : فصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله في الجمل الثلاثة .

مواضعه: تمهيد القواعد لناظر الجيش المجلد السادس ص ٢٦٣٠ شرح الكافية الشافية ١٠٩٧ والهمع ٥/ ٦٠ وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٧.

(٢) من بحر الطويل قائله: عباس بن مرداس ديوانه ص ١٠٢

الشاهد: وأحبب إلينا ،فإن صيغة التعجب أي ما أحب إلينا، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد في منعهما ذلك

مواضعه: شرح المكودي على الألفية ١/ ٥١٥ شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٢ شرح التسهيل للمرادي ص ٦٤٧ شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ الدرر ٢/ ٢٩٢ الجنى الداني ص ٤٩ شرح التصريح ٢/ ٦٢ والهمع ٦٠/٥ الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٢٧ وشرح الألفية لابن طولون ٢/ ٣٢ موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ٨١١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف

ومنه قول الشاعر (١):

أقِيمُ بدارِ الحزْمِ ما دامَ حَزْمُها ... وأحْرِ إذا حالتْ بأنْ أتَحوّلا

وقول الآخر: (٢)

خليليَّ ما أحرى بذي اللُّبِّ أنْ يُرَى ... صَبُوراً ولكنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ

ومنه قول الآخر: (٣)

حلُمتَ وما أشْفَى لِمَنْ غيظُ حِلْمَه ... قَاضَ الذي عاداكَ خلاً مُواليا

(١) البيت من الطويل وقائله أوس بن حجر

الشاهد قوله: وأحر إذا حالت بأن يتحولا .حيث فصل بين فعل التعجب " أحر " وبين المتعجب منه " بأن أتحولا " بالظرف " إذا " فأجازه الجرمي ومنعه الأخفش .

مواضعه: ديوانه ص ٨٣ وحماسة البحتري ص ١٧٩ شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١/ ٥١٦ وشرح ابن الناظم ٣٣٢_والأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٣٥ أوضح المسالك ٣/ ٢٦٣ شرح التصريح ٦٦/٢ شرح التسهيل للمرادي ص ٦٤٨شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٤١.

(٢) من بحر الطويل ولم يذكر أحد قائله ولم أهتد إلى معرفته .

الشاهد قوله : ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا . حيث فصل بين فعل التعجب (ما أحرى) ، والمتعجب منه بالجار والمجرور " بذي " وصبورا مفعول ثان .

مواضعه : وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ والدرر ٢/ ٢٩٧ الارتشاف ٢٠٧٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣و شرح ابن عقيل ١٤٩/٢_ والأشموني مع حاشية الصبان٣ / ٣٥ والهمع ٥/ ٦٠ .

(٣) من بحر الطويل

مواضعه: شرح التسهيل ٣/ ٤١ ولم أقف عليه في مراجع أخرى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يمنع الزمخشري الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور ، ولكنه يذكر رأي من يجيز الفصل ثم ينصر هذا الرأي وينبه على بعض حججه في حين أن منعه الفصل ليس عليه دليل فقال:" ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ،و لا فصل ، فلا يقال عبد الله ما أحسن ، ولا ما عبد الله أحسن ولا بزيد أكرم ، ولا ما أحسن في الدار زيد ، ولا أكرم اليوم بزيد ، وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا ، وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق "[1] .

ولنحاة رأي آخر وهو من أجاز الفصل على قبح، ذكر أبو حيان [2] أن محل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ..... وزعم بعضهم أن الفصل بالمجرور قبيح."

أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو : ما أحسن مقبلا زيدا ،ما أحسن مجردة هندا . [3]

وأجاز الجرمي الفصل المصدر نحو : ما أحسن إحسانا زيدا ، والجمهور على المنع؛ لمنعهم أن يكون له مصدر .

وجوزه ابن مالك بالنداء كقول علي بن أبي طالب لما قتل عمار بن ياسر " أعزز عليّ أبا اليقْظَان أنْ أراك صريعا مجدلاً .

---

(١) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٢٧٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٢

(٣) الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٣٦ وانظر موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ٨١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال في شرح التسهيل [١]" وهذا مصحح الفصل بالنداء"

وجوز ابن كيسان [٢] بـ"لولا" الامتناعية نحو: ما أحسن لولا بخله زيدا ، يقول الرضي : " وأجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو (ما أحسن ــ لولا كلفه ــ زيدا) [٣]"

قال أبو حيان :"ولا حجة له على ذلك" [٤]

ولعل ابن كيسان قد أجازه اعتمادا على ما سمعه من الفصل بين كثير من الأشياء المتلازمة . [٥]

وأما صحة هذا الفصل قياسا فمن قيل أن الظرف والجار والمجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد فاغتفار الفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه كشيء واحد أحق وأولى ، وأيضا فإن "بئس" أضعف من فعل التعجب ، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى: { بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً }[٦] ، فإن يقع مثل ذلك بين التعجب ومعموله أولى بالجواز ، وهذا الدليل ذكره أبو علي الفارسي [٧]، وقد بين أنه من الفصل المشار إليه

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١ .

(٢) ابن كيسان النحوي ص ٣١٧.

(٣) انظر:شرح الكافية ٤/ ٢٣٢ ، وانظر الارتشاف ٢٠٧١ ، شرح التصريح ٢/ ٦٦ والهمع ٦١/٥ وشرح التسهيل ٣/ ٤٣.

(٤) الارتشاف ٤/ ٢٠٧٣ وانظر: موصل النبيل إلى التسهيل ص٨٧١

(٥) ابن كيسان النحوي ٣١٨.

(٦) سورة الكهف من الآية ٥٠.

(٧) المسائل المشكلة ص ٢٥٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما كون ذلك مذهب الجرمي فمشهور[١] واختار هذا المذهب ابن خروف في شرح كتاب سيبويه .....والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور والمنصور ، هكذا قال الأستاذ أبو علي وهو المنتهى إليه في هذا الفن .

الفصل بين" ما " التعجبية وفعل التعجب

فأما الفصل بين "ما" وفعل التعجب فلم يجيزه أحد ، ولا يجوز ؛ لأن ما يفصل به لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون متصلا بالفعل أو منفصلا بـ "ما" فلا يجوز أن يفصل بما يكون متعلقا بالفعل ؛ لأن الفعل غير متصرف ، فإذا لم يتصرف ، لم يتصرف معموله، فيجوز تقدمه عليه.[٢]

قال ابن الناظم :"ومما يجوز في فعل التعجب الفصل بينه وبين "ما" بـ"كان" الزائدة كقول الشاعر يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :[٣]

---

(١) المسائل المشكلة ص ٢٥٦ وانظر تعليل من أجاز الفصل بالجار والمجرور في : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١١١ ، ١١٢ و الهمع ٥/ ٦٠ والتبصرة للصيمري ص ٢٦٨ انظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٨ .

(٢) المسائل المشكلة ص ٢٥٦.

(٣) قائله عبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه يخاطب به النبي صلى الله عليه وسلم — من بحر الكامل

الشاهد: في زيادة كان ما أسعد ومن اجابك في محل الرفع لأنه فاعل فعل التعجب .

مواضعة: وشرح الكافية الشافية ١٠٩٩وشرح التسهيل ٣/ ٤٣وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٦/٣وشرح ابن الناظم ٣٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما كَانَ أسْعَدَ مَنْ أجَابَكَ أخْذًا بِهُداكَ مُجْتَنِبًا هَوىً وَعِنَادا "[1]

ومذهب أكثر البصريين والكوفيين أن "كان" الداخلة بين (ما) وأفعل زائدة ، لا اسم لها ، ولا خبر واختاره الفارسي [2] . وذهب السيرافي وتبعه الخطاب المارديّ إلى أنها زائدة وهي تامة .....ومذهب الجرمي أنها كان الناقصة واسمها ضمير (ما) وخبرها (أفعل)وعزاه بعضهم إلى البصريين ، ولا يصح ذلك .

ـ وحكى زيادة يكون بين (ما) و(أفعل)قالوا: ما يكون أهون زيدا ، وما يكون أحسن زيدا

ـ وذهب الكسائي ، والفراء ، والأخفش إلى زيادة (أمسى) و(أصبح) بينهما .

حكي من كلامهم (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها) وهذا شاذ عند جمهور البصريين .

وذهب الفراء إلى جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل يعني إلى اسم وخبر .

ـ وعن الكوفيين أنهم قاسوا على كان سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب ، وأجاز بعض النحاة زيادة كل فعل لا يتعدى مما لا يناقض نحو: ما قام أحسن زيدا إذا أردت ما أحسن قيام زيد فيما مضى .

(1) شرح ابن الناظم ص ٣٣٢ .

(2) انظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١٦٧ـ ١٦٨ والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي ٢٩٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحكى الكسائي عن العرب ما مر أغلظ أصحاب موسى ، يعنون موسى الهادي من بني العباس ومنع هذا الفراء ومعناه : ما أغلظ من أصحاب موسى ....

ولا يجيز جمهور البصريين أن يفصل بين (ما) والفعل إلا بكان فقط ، ونقول : ما أحسن ما كان زيد ، وما أحسن ما يكون زيد [1].

(١) ارتشاف الضرب ص ٢٠٧٣ ، ٢٠٧٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثالث التوابع

لا شك أن التابع شديد الالتزام لمتبوعه فحقه أن لا يفصل منه بما يعد أجنبيا منهما أو من الكلام المتضمنهما، ولهذا امتنع : مررت برجل على فرس عاقل أبلق ؛ لأن عاقل مباين لفرس وصفته التي هي أبلق ، وامتنع أيضا : زيد طعامك وعمرو آكلان ؛ لأنك فصلت بمعمول الخبر عنهما وهو أجنبي وكل ما كان معمولا لما بعد التابع ولما قبله من غير علقة أو كان جملة لا ارتباط بها بالكلام الذي للتابع فهو مباين[1] فحق التابع أن يكون متصلا بمتبوعه ولكن قد يفصل بينهما فاصل وفيما يلي توضيح للفصل بين التابع والمتبوع

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٢٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول :الفصل بين الصفة والموصوف

أراء النحاة في حكم الفصل بين الصفة والموصوف

لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ، ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض ،وجملة الاعتراض ، هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [1] ففصل بين القسم وصفته وهو(عظيم) بقوله : (لَّوْ تَعْلَمُونَ) .... ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة الشعر نحو قوله : [2]

أمرتُ من الكتان خيطاً وأرسلتْ رسُولا إلى أخرى جرياً يُعينُها

ففصل بالمجرور الذي هو (إلى أخرى) بين (رسول) وصفته وهو (جري) .

(الفصل بالمعطوف) الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف جائز عند أبي علي حيث قال: (ضربت زيدا ضربة وعمرا قتلتهما) جائزة ،

---

(1) سورة الواقعة الأية ٧٦.

(2) لم ينسب لقائل وهو في وصف امراة تتهيأ لأخذ زينتها بإمرار الخيط على وجهها والاستعانة بصاحبة لها

من بحر الطويل

الشاهد: فصل بين قوله (رسولا) وبين صفته التي هي (جريا) بقوله :إلى أخرى وهو معمول أرسلت

مواضعه: الخصائص ٢/ ٣٩٦ و المحتسب ٢/٢٥٠ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٧٠ وشرح القصائد السبع_الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٨٨ ، ١٦٤_وروايته(جريا إلى أخرى قريب بعينها) و المقرب لابن عصفور ١/ ٢٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تجعل قتلتهما صفة للضربة وإن كنت قد فصلت بالمعطوف بين الصفة والموصوف ولا تنزل ذلك منزلة الفصل بينهما بالأجنبي ، وذلك لاجتماعهما في أنهما معمولا الفعل [١]. قال لبيد [٢]:

فَصَلقْنَا في مُرَادٍ صَلْقَةً وصُدَاءِ ألحقَتْهُم بالتِّلَلْ

ففصل بين الموصوف (صلقة) وصفته وهو (ألحقتهم) بالمعطوف والحرف العاطف أعني قوله (وصُدَاء)، ولا يقاس على شيء من ذلك [٣]

ض

ـ الفصل بين الصفة والموصوف بالمبتدأ

قال تعالى:{قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم }[٤]إبراهيم ١٠ **فقد فصل بين الصفة (فاطر) والموصوف (الله) بالمبتدأ المؤخر (شك) على الرغم من أن القاعدة تمنع الفصل بين**

---

(١)المسائل البصريات ص ٧٠٠.

(٢)من بحر الرمل

الشاهد : فصل بين الموصوف (صلقة)وصفته الجملة (ألحقتهم) بالمعطوف على (مراد) وهو صداء ، وفيه أيضا الفصل بين المعطوف عليه وهو(مراد) والمعطوف وهو(صداء) بالموصوف (صلقة) بالجملة (ألحقتهم) .

مواضعه: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٧٠ والخصائص ٢/ ٣٩٦ والمحتسب ٢/ ٢٥٠ اللسان (ثلل) الديوان ٩٥ و المسائل البصريات ص ٧٠٢.

(٣)انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ والخصائص ٢/ ٣٩٦ ، وانظر المقرب ١/ ٢٢٨، ٢٢٩ .ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث ١/ ٢٥٥، ٣/ ٤٣١.

(٤)سورة إبراهيم من الآية ١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصفة والموصوف ، ولكن تم الفصل حتى لا يطول الفاصل بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر [١]

ـ الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر: نحو زيد قائم العاقلُ.

ـ الفصل بين الصفة والموصوف بجواب القسم : { قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ } [٢]

ـ الفصل بين الصفة والموصوف بمعمول الموصوف : هذا ضارب زيدا عاقلٌ.

ـ ـ الفصل بين الصفة والموصوف بمعمول المضاف إلى الموصوف {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ {عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ }[٣]

ـ الفصل بين الصفة والموصوف بمعمول الصفة : (حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ) [٤] فقد فصل هنا(ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ) بالجار والمجرور (عَلَيْنَا) بين الخبر(حَشْرٌ) الموصوف وصفته (يَسِيرٌ) . فالفصل هنا فصل بين (الصفة والموصوف) . وأصل الكلام – في غير القرآن:ـ (ذلك حشرٌ يسيرٌ علينا) .

ـ الفصل بين الصفة والموصوف بفعل عامل في الموصوف نحو : أزيد ضربت القائم ؟

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١١٤٨/٢.

(٢) سورة سبأ من الآية ٣.

(٣) سورة المؤمنون من الآية ٩١ ، ٩٢.

(٤) سورة ق الآية ٤٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ ـ الفصل بين الصفة والموصوف بالمفسر : { إن امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ }[1]ففصل بين (امرئ) وبين صفته وهي (لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) بـ (هَلَكَ)

ـ الفصل بين الصفة والموصوف بجملة الاعتراض : {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ } [2]

وقوله تعالى: { وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ } [3] كالآية السابقة.

(س) انظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ٧/ ٣٢٧٩ ، ٣٢٨٠.

ص

الفصل بين الصفة والموصوف بإلا الاستثنائية قال الأخفش[4] : لا يفصل بين الموصوف والصفة بـ(إلا) ونحو : ما جاءني إلا راكب تقديره : ما جاءني إلا رجل راكب ، وفيه قبح يجعلك الصفة كالاسم .وقد أجاز أبو حيان الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء نحو : ما جاء أحد إلا زيد خير منك"[5]

وقال أبو علي الفارسي[6] : تقول : ما مررت بأحد إلا قائما ، فقائما حال من أحد ، ولا يجوز : إلا قائم ؛ لأن (إلا) لا تعترض بين الصفة والموصوف .

وأجاز الزمخشريَ الفصل بين الصفة والموصوف بـ(إلاّ) وكذلك اعتبر جملة (إلاّ ولها كتاب معلوم) صفة لـ(قرية) من قوله تعالى: {وما أهلكنا من قَرْيَةٍ إلاّ ولها كتابٌ مَعْلُومٌ } [7]

---

(1)سورة النساء من الآية ١٧٦ .

(2)سورة الواقعة الآية ٧٦.

(3)سورة النمل من الآية ٥.

(4) البحر المحيط ٥/ ٤٣٤

(5) الارتشاف ٤/ ١٩٣٥.

(6)انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٨٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلى الرغم من أنه يرى أن القياس ألا تتوسط الواو بين الصفة والموصوف إلاّ إنه جعل توسطها في الآية لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما في يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب. (٢).

ووافقه على ذلك أبو البقاء(٣) فقال:" الجملة نعت لـــ(قرية) كقولك : ما لقيت رجلا إلا عالما "

قال أبو حيان(٤):" وهذا الذي قاله الزمخشري وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحدا قاله من النحويين ، وهو مبني على أن ما بعد (إلا) يجوز أن يكون صفة "

ويأبى ابن مالك الأمرين ويفسد توسط الواو بخمسة أوجه:

أحدها : أنه قاس في ذلك الصفة على الحال ، وبين الصفة والحال فروق كثيرة ....

الثاني: أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين معول عليه فوجب ألا يلتفت إليه

الثالث: أنه معلل مما لا يناسب ، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما ، وهو ضد لما يراد من التوكيد ، فلا يصح أن يقال العاطف مؤكد .

---

(١)سورة الحجر آية ٤ .

(٢)الكشاف ٣/ ٣٩٨ البحر ٥/ ٤٣٤ .وانظر : دراسات لأسلوب القرآن القسم الأول ١/ ٣٠٤.

(٣)التبيان للعكبري ٢/ ٧٧٧.

(٤)البحر المحيط ٥/٤٣٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرابع: أن الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال أنها أكدت لصوقهما؟

الخامس: أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو إن رجلا رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف (ولها كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) فإنها جملة يصلح في موضعا الحال ؛ لأنها بعد نفي .[1] وهنا يقسو ابن مالك على الزمخشري إذ يصف رأيه في توسط الواو بأنه من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية.

الفصل بين الصفة والموصوف بالفعل ومفعوله

كقوله تعالى: {قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ }[2] ففصل بالفعل ومفعوله الثاني بين الصفة والموصوف لإضافة المفعول الأول إليه ، فلم يعد الفاصل أجنبيا .ومن الفصل بما ليس أجنبيا محضا الفصل بـ { وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ }[3] بين الأيدي والأرجل ؛ لأن المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فحسن .[4]

الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر

{ وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ }[5]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٢ ، ٣٠٣.
(٢) سورة الأنعام من الآية ١٤.
(٣) سورة المائدة من الآية ٦.
(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١١٤٨
(٥) سورة ابراهيم من الآية ٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ويلٌ) مبتدأ و(لِلْكَافِرِينَ) خبره و(مِنْ عَذَابٍ) في موضع الصفة لـ(وَيلٌ)

ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر، ولا يجوز أن يكون متعلقًا بويل، لأنه مصدر ولا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، ويظهر من كلام الزمخشري[1] أنه ليس بصفة وأن عامله فعل محذوف وقال أبو حيان :" وهو لا يجوز ؛ لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما وهو قوله (مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) سواء كان (مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) في موضع الصفة لـ(ويل) أم متعلقا بمحذوف ؛ أي يضجون ويولولون من عذاب شديد " [2]

ض

(1) الكشاف ٣/ ٣٦٠.

(2) البحر ٥: ٣٩٤ و التبيان للعكبري ٢/ ٧٦٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني :الفصل بين التوكيد والمؤكد

الفصل بين التوكيد والمؤكد: لا يجوز الفصل بين المؤكد والتوكيد بما ليس بينهما علاقة

ويجوز إن كان بينهما علاقة نحو قوله تعالى: (وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ) [١] فـ(كلهن) تأكيد لنون الإناث وقد فصل بينهما بشبه الجملة،[٢].

الفصل بـ(إما)

وقد أجاز الفراء[٣] الفصل بين التوكيد والمؤكد بـ (إما) قال ابن مالك: وأجاز الفراء أن يقال (مررت بقومك إما أجمعين، وإما بعضهم) على تقدير: إما بهم أجمعين إما بعضهم، وزعم الشلوبين: أنّ البصريين لا يجيزون هذا، قلت ويلزم سيبويه جوازه، لأنه قد أجاز حذف المؤكد في (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) على تقدير: أعينهما أنفسهما) [٤].

من جانب آخر أنّه إذا أكد بالجملة توكيداً لفظياً فالأجود أن يفصل بين

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٥١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٤ والارتشاف ٤/ ١٩٥٤و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٢٨٠ .

(٣) انظر رأي الفراء في المساعد ٢/ ٣٩٣ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٣٠٠ و موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ١٠٢٧.

(٤) سورة القيامة الآية ٣٤ ، ٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجملتين بـ (ثم) كقوله تعالى: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى* ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)[1] وقوله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين *ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين)[1]

قال السيوطي: (وهذا إذا لبس لم يحصل، فإن حصل لم يؤت بها نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً إذ لو جيء بها؛ لتوهم أنهما ضربان) وفي تقدير البحث أنه بالإمكان أن نفصل بين التوكيد والمؤكَّد بالنعت نحو: (جاء زيد العاقلُ نفسه) أو بالخبر نحو: (زيد هو الناجح نفسه).

ض

(1)سورة الانفطار ١٧، ١٨.

(2)همع الهوامع للسيوطي ٥/ ٢١١ و شرح الكافية الشافية ١١٧٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث :الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فنقول : قام زيد اليوم وعمرو ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف ؛ لأنه ليس بأجنبي من الكلام ومن ذلك قوله: [1]

فَصَلْنَا فِي مُرادٍ صُلْقَةٌ وَصُدَاءِ أَلْحَقَتْهُم بِالثَّلَلْ

ض

فصل بين (مراد) و(صداء) بالمصدر وهو صلقة ؛ لأنه ليس بأجنبي .

وقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى : { فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ }[2] ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو وجوهكم بالجملة وهي: وامسحوا برءوسكم؛ لأنه ملتبس بالكلام ؛ لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ولأجل واو العطف أيضا الداخلة على امسحوا . [3]

الفصل بين حرف العطف والمعطوف

حرف العطف إن كان على حرف واحد كـ (الواو، والفاء) فلا يجوز الفصل بين الواو والفاء وما عطف لا بقسم، ولا ظرف، ولا مجرور إلا في ضرورة الشعر[4]... فلا تقول: قام زيد والله عمرو ، ولا فو الله عمرو ، ولا ضربت زيدا وفي البيت عمرو ، ولا خرج زيد والساعة

---

(1) انظر تحقيق البيت في(مسألة الفصل بين الصفة والموصوف) .

(2) سورة المائدة من الآية ٦.

(3) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص ٢٥٩ وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة القسم الثالث الجزء الرابع ص ٢٨ ، ٢٩ و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٢٨٠.

(4) لأن الفاء والواو أشد افتقارا إلى ما يتصل بهما من غيرهما .شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٢٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمرو، قال ابن مالك [١]: "وهو جائز في الكلام المنثور إن لم يل المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا .....فلو كان المعطوف فعلا لم يجز الفصل المذكور بوجه ، فلو كان اسما مجرورا أعيد معه الجار نحو (مر الآن بزيد وغداً بعمرو) وإن لم يعد وجب النصب بفعل مضمر"

وقوله[٢]: أبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالا

لا يكون الظرف قد فصل بين حرف العطف والمعطوف ، وهذا لا يجوز في الكلام ، ومن ثم لم يحمل قوله تعالى: { فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ } على الجر ؛ لأنه يلزم فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف الذي هو (من وَرَاء) ، ومن جعل (يَعْقُوب) في موضع نصب ففيه بعض القبح أيضا ؛ لأنه قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظرف ، وإن كان الأول أفحش ؛ لأنه يقوم حرف العطف فيه مقام جار ، فإذا كان الوجهان غير منفكين من القبح ، فالأحسن الرفع في (يَعْقُوب) ليكون عطف جملة على جملة [٣]. وأجاز

---

(١)انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٨٤ وشرح الكافية الشافية٢/ ١٢٣٨ وشفاء العليل ٢/ ٧٩٩.

(٢)قائله: عمرو بن أحمر بن العمرّد بن عامر الباهلي ديوانه ص ١٢٩ – من بحر الوافر

الشاهد: الفصل بالظرف (آونة) بين العاطف الواو والمعطوف (أثالا).

مواضعه: المسائل البصريات ص ٧٧٤ والمسائل العسكريات ص ٨٧ الحجة لأبي علي الفارسي ٢/ ٣١١ ، ٣٦٦/٤_والكتاب ٢/ ٢٧٠ والإنصاف ١/ ٣٥٤ والخصائص ٢/ ٣٧٨ و شرح ابن عقيل ٥٣/٢ .

(٣)المسائل البصريات ص ٧٧٤ ، ٧٧٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك الفراء[١] في قوله تعالى:(فبشَّرْنَاها بإسْحاقَ ومِن وراء إسْحاقَ يعقُوب) [٢] فقال ينوي به الخفض ، فيكون معطوفا على (بإسْحاق) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو (ومن وراء إسْحاق) والعطف بالواو ، وخُرِّج على إضمار فعل تقديره: وآتيناهما من وراء إسحاق يعقوب

وإن كان حرف العطف على أكثر من حرف ، جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم وبالظرف ، وبالجار والمجرور نحو: قام زيدٌ ثم والله عمرو، وقام زيدٌ بل والله عمرو، وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرو [٣]

- لا يعطف على ضمير رفع متصل إلا بعد الفصل بفاصل ما ، ضميرا منفصلا أو غيره نحو قوله تعالى: (لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وآبَاؤُكُمْ) [٤] ففصل بالضمير (أنت) وقوله: (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) [٥] فجاء الفصل بالمفعول وقوله: (ما أَشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنَا) [٦] فحصل الفصل بـ (لا).....خلافا للكوفية في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا حكي سيبويه : (مررْتُ برجُلٍ سواءٍ والعدمُ) فعطف (العدم)

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ١٩٧ ، ٢٢/٢

(٢) سورة هود من الآية ٧١.

(٣) الارتشاف ٤/٢٠٢٣-٢٠٢٤ وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٠ .

(٤) سورة الأنبياء من الآية ٥٤ .

(٥) سورة الرعد من الآية ٢٣.

(٦) سورة الأنعام الاية ١٤٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دون فصل ، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء .[١]

قال سيبويه:" فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم "[٢]

– إذا كان المعطوف عليه ضمير نصب ، فيجوز العطف عليه بلا

فصل قال الرضي:"

قال أبو علي: إنّما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف ؛ لأن العاطف كالنائب عن العامل ، فلا يُتَّسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه ، كما يفصل بين العامل ومعموله ، وأجازّ ذلك غيرهم في السعة ؛ لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما . وامتناع ذلك بين الجار والمجرور "[٣]

وعليه ، يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو: (نجح زيدٌ ثم والله سعيد). كذلك يجوز الفصل بالشرط نحو: (أكرمْ زيداً ثمَّ إنْ أكرمتني خالداً)، ويحصل الفصل كذلك بفعل الظن نحو (سافر محمدٌ أو أظن سعيد) على أن يكون العاطف على حرف واحد.

وجاء الفصل بالنداء كقوله[٤]:

---

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٤٤، ١٢٤٥ و الهمع ٥/ ٢٦٧ وانظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٤ والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٤٦٦/٢.

(٢)الكتاب ٢/ ٣١.

(٣)شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤٦.وانظر الهمع ٥/ ٢٦٨.

(٤) قائله مجهول ـــــ من بحر الطويل

مواضعه: الهمع ٥/ ٢٦٧ والدرر ٢/ ٤٥٨ ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى

يرجع إلى شرح الكافية مرة أخرى للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد نلت عبدالله وابنك غاية مِنَ المَجْدِ مَنْ يظفر بها نال سُؤْددا

منع أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بظرف أو جار ومجرور، وجعل من الضرورات قول الشاعر[١]

يَوْماً تَرَاهَا كَشِبْه أَرْدِيَة الـ ـعَصْبِ وَيَوْماً أَدِيمُهَا نَغِلاً

وليس الأمر كما زعم ، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور، جائز في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلا ،ولا اسما مجرورا ، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى"

إِنَّ اللَّه يأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ } [٢]

ففصل بـ (إذا) وما أضيفت إليه بين الواو و(أن تَحْكُمُواْ) وهو معطوف على (تُؤدُّواْ) وكقوله تعالى : { رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وفي الآخِرَةِ حَسَنَةً } [٣] ففصل بـ (في الآخِرَةِ) بين الواو و(حَسَنَةً) . [٤]

(١) من المنسرح من قصيدة الأعشى في مدح سلامة ذا فائش والرواية في الديوان ص ٢٣٣وكشبه أردية الخمس

(٢) سورة النساء من الآية ٥٨ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٠١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٣٩ ، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الرابع :الفصل بين البدل والمبدل منه

أجاز النحاة الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر كقوله تعالى: (وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) [١] فقرأ ابن أبي عبلة [٢] (قلبَه) بالنصب على انه بدل منصوب من اسم (إنّ) بدل بعض من كل فلا إشكال في الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر فهو جائز فضلاً عن ذلك ان النحاة فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف فجائز عندهم القول: (زيد منطلقٌ العاقل) [٣]

كذلك يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه إذا كان الفاصل معمولاً للبدل كما في قوله تعالى: (كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) [٤] ففصل بين المبدل منه (إلى النُّور) وبين البدل (إلى صراط) بقوله (بإذْن ربِّهم) لأنه معمول للعامل في المبدل منه. [٥]

- يرى أبو حيان[٦] أن الأحسن بألا يفصل بين المبدل والمبدل منه قال: والأحسن ألا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٣

(٢) معجم القراءات تأليف د/ عبد اللطيف الخطيب ١/ ٤٢٨ ، ٤٢٩ ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٢١/١ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٨٦ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٧٣ .

(٤) سورة إبراهيم الآية ٤.

(٥) البحر المحيط ٣٩٣/٥.

(٦) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٤ وانظر الهمع ٥/ ١٦٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومعمول الفعل نحو: (أكلت الرغيف في اليوم ثلثه، وقام زيدٌ الظريفُ فقمْ) وقال تعالى: (قُمِ اللَّيلَ إلَّا قَليلاً) [١].

وبعد هذا نرى المعربين لا يبالون بالفصل بالكثير فيقولون بالبدل مع هذا الفصل الطويل. [٢]

ومن الملاحظ أنه حصل الفصل في القرآن الكريم بين البدل والمبدل منه بأكثر من جملة. قال تعالى: (ومن الأَنْعامِ حَمُولَةً وفَرْشاً كُلُواْ ممَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ ولا تَتَّبِعُواْ خُطُوات الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ* ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) [٣] فـ (ثمانية) بدل منصوب من المبدل منه (حمولة وفرشاً) والفاصل بينهما بثلاث جمل وهي جملة (كلوا) وجملة (ولا تتبعوا) وجملة (إنه لكم).

ومن الفصل بالأجنبي قوله تعالى{شهد اللّهُ أَنَّهُ لا إِلَـــهَ إِلاَّ هُوَ والْمَلآئِكَةُ وأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِماً بِالْقِسْطِ } [٤] قرئ (القائمُ) بالرفع خبر لمحذوف، وقال الزمخشري وغيره : "بدل من (هو) محذوف "[٥] ولا يجوز ؛ لأن فيه فصلا بين البدل والمبدل منه بأجنبي، وهو المعطوفان ؛ لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه ، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضا ؛ لأنه إذا اجتمع العطف والبدل

(١) سورة المزمل من الآية ٢.
(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث الجزء الرابع ص ٦١.
(٣) سورة الأنعام الآية (١٤٢ـ ١٤٣)
(٤) سورة آل عمران من الآية ١٨.
(٥) الكشاف للزمخشري ٥٣٧/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قدم البدل على العطف . لو قلت : جاء زيد وعائشة أخوك لم يجز إنما الكلام : جاء زيد أخوك وعائشة [١] .

{وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ }[٢]

قول مكي [٣]وغيره : إن (زَهْرَةَ)حال من الهاء في (به) أو من (مَا) وحذف التنوين للساكنين ، وجر (الْحَيَاةِ) على أنه بدل من (مَا) والصواب أن (زَهْرَةَ) مفعول بتقدير : جعلنا لهم ، أو آتيناهم ....أو بدل من (أَزْوَاج) إما بتقدير : ذوي زهرة ، أو أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة .

وقال الفراء[٤]: أن (زهرة) نصبت على الفعل أي على الحال ، وقيل: بدل من "ما" ورد بأن " لنفتنهم " من صلة متعنا ،فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته .. وقيل : من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الإبدال من العائد ، وبعضهم يمنعه ، بناء على أن المبدل منه في نية الطرح . [٥]

واتضح بذلك أن جواز الفصل بين البدل والمبدل منه جائز بلا قيد أو شرط،.والدليل على ذلك قوله تعالى: (أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ

---

(١) البحر ٢/ ٤٢٢.

(٢)سورة طه من الآية ١٣١.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٧٩

(٤) معاني الفراء ٢/ ١٩٦ .

(٥) المغني ١٠٦/٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة القسم الثالث ٤/ ١٢٨ ، ١٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السَّماوات) [١] خرجه أبو البقاء [٢] على أن (فاطر) بدل وليس نعتا وكان رأى الفصل بين البدل والمبدل منه أسهل من الفصل بين النعت والمنعوت إذ البدل على المشهور هو على تكرار العامل. [٣]

(١) سورة الأنعام الآية ١٤.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٤٠.
(٣) البحر المحيط ٤/ ٩٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الرابع: الفصل بين الحروف ومعمولها

المبحث الأول :الفصل بين حرف النداء والمنادى

وقد يفصل حرف النداء بأمر كقول بنت لطيفة لأمها [١]:

ألا يا فابكِ تَهيامًا لطيفا وأذْري الدَّمْعَ تَسكابا وكيفا

أي يا لطيفة ، فرخمت وفصلت بالأمر [٢].

---

(١) من بحر الوافر

الشاهد :استشهد به على الفصل بين المنادى (لطيفا) وحرف النداء (أنا) بالأمر .

مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٠ وتمهيد القواعد ٣٥٣٠/٧ وروايته (ألا يا فابكِ شوالا لطيفا وأجري الدَّمْعَ تَسكابا وكيفا)

المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٨٩ و شفاء العليل للسلسيلي ص ٨٠٤ الدرر ١/ ٣٨١ ، الهمع ٣/ ٤٥ وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ١١٥٤ومعجم شواهد النحو الشعرية د / حنا جميل حداد ص١١٥دائرة اللغة العربية وآدابها جامعة اليرموك دار العلوم للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٨٩/٢. وفي شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٠ قول جداية بنت خويلد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني :الفصل بين الحروف التي لا يليها إلا الفعل وبين الفعل

الأصل في الإعمال للأفعال ؛ فلهذا تعمل متقدمة ، ومتأخرة ، ومذكورة ومحذوفة ، ومتصلة بمعمولاتها ، ومفصولة عنها . أما الحروف فهي عوامل ضعيفة لا تعمل في متقدم أبدا ، ولا يفصل بينها وبين معمولاتها بأجنبي في سعة الكلام ، فإن فصل بينها وبين معمولاتها بأجنبي أهملت.

أولا :الفصل بين (إذن) والفعل

لما شبهت (إذن) بإلغائها وإعمالها عوامل الأسماء شبهت بها في جواز الفصل فاستجازوا

الفصل بينها وبين معمولها بالقسم

ولا يجوز الفصل بين (إذن) و منصوبها إلا إذا كان القسم محذوف الجواب، وبـ(لا)النافية نحو قوله[1]:

إذن والله نرميهم بحرب تشيبُ الطفلَ من قبل المشيب

(1)البيت منسوب لحسان بن ثابت ـــــ من بحر الوافر

الشاهد: إذن والله نرْميهُم حيث فصل بين (إذن) و(نرميهم) المنصوب به بالقسم.

مواضعه : المغني ٦/ ٧٠٤ الدرر اللوامع ١١/٢ وبلا نسبة في شذور الذهب ٣١٢ والتصريح ٢/ ٣٦٩_والأشموني ٣/ ٥٥٤ والهمع ٤/ ١٠٥و أوضح المسالك ٤/ ١٦٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقوله تعالى : { فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ}[١] في قراءة من نصب،[٢] ويجوز الفصل بينهما بالدعاء والنداء نحو : إذن يازيد أحسن إليك ، وإذن يغفر الله لك يدخلك الجنة ،وبعض النحويين بالظرف ،وإليه ذهب ابن عصفور[٣] وشيخنا أبو الحسن الأبذي[٤] والصحيح أن ذلك لا يجوز .

وذهب الكسائي والفراء وهشام[٥] إلى جواز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل نحو :(إذن زيدا أكرم ،وإذن فيك أرغب) وأجازوا في المضارع الرفع واختاره الفراء وهشام ، والنصب واختاره الكسائي.

الفصل بين (لن) والفعل ، ولا يجوز الفصل بين (لن) وبين الفعل في الاختيار ؛ لأنها محمولة على سيفعل ....واختار الكسائي الفصل بالقسم ، ومعمول الفعل نحو : لن والله أكرم زيدا ، ولن زيدا أكرم ، ووافقه الفراء على القسم ، وزاد جواز الفصل بـ(ظن) نحو (لن أظن أزورك) بالنصب ، وبالشرط نحو: (لن إن تزرني أزورك) بالنصب.....وكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها ، لا يجوز بين (لن) وأخواتها والفعل ،

---

(١)سورة النساء من الآية ٥٣ .

(٢)المقرب ١/ ٢٦٢ وانظر :شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٣ ، ٤٤.

(٣)انظر الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية إعداد الطالب / سعد حمدان محمد الغامدي ص ٥٥ ، ٥٦ رسالة دكتوراه إشراف أ د / محمد إبراهيم البنا و المساعد ٣/ ٧٤.

(٤)انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ ، الجنى الداني ٣٦٣ والهمع ١٠٣/٤ والتصريح ٢/ ٣٧٠

(٥) ارتشاف الضرب ص ١٦٥٣ ، ١٦٥٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء ؛لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء .[١]

الفصل بين حتى والمنصوب بعدها

ولا يجوز الفصل بين (حتى) والمنصوب بعدها ، وأجاز الكوفيون الفصل بينهما بـ(أن) ، وأجاز الأخفش[٢] وابن السراج[٣] الفصل بينهما بالظرف نحو: أقعد حتى عندك يجتمع الناس ،وبالشرط الماضي نحو : أصحبك حتى إن قدر الله أتعلّم ، وأجاز هشام الفصل بالقسم نحو: حتى والله أيتك وبالمعمول مفعولا نحو: حتى زيدا أضرب ، أو الجار والمجرور نحو: اصبر حتى إليك يجتمع الناس، بالرفع والنصب فيهما قال: والرفع أصحهما [٤].

واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال: الفصل بالظرف أسهل نحو : إسكت حتى إذا أردنا أن نقوم يقول ، و أقم حتى متى أكلنا تأكل) فالظرف مفصولا به على قبحه، أسهل من حرف الشرط أي: إن .

أما الفصل بالاسم غير الظرف نحو: (انتظر حتى من أخذ) فلا يجوز بل يجب جزم تأخذ.

ولا يجوز الفصل اتفاقا بين (أن) و (لن) و(كي) وبين منصوباتها ؛ لأنها تناسبة بنفسها ، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل

---

(١) انظر الهمع ٤/ ٩٦ وضرائر الشعر ص ٢٠١ .

(٢) شرح الكافيه للرضي ٤/٦١.

(٣) الأصول لابن السراج ٢/ ١٦٥ .

(٤) الارتشاف ١٦٦٧.وانظر المساعد ٣/ ٨٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بين الفاء، والواو ، واللام ، وبين ما انتصب بعدها؛ لكونها على حرف واحد [١].

الفصل بين (قد) والفعل

ذكر سيبويه أنه لا يجوز الفصل بين قد والفعل . [١] لأن منزلة (قد) من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم ؛ لأن دخولها على فعل متوقع أو مسؤل عنه ؛ لأنه إذا قال : قد قام زيد ،فإنما يقوله لمن يتوقع قيامه أولمن سأل عنه فقال : هل قام زيد ، وإذا قال قام زيد فإنما يبتدئ إخبارا بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقعه ، .....ومما يوجب ألا يفصل بينها وبين الفعل أنها نقيض لما ، ولما حرف جازم ، تقول ركب زيد ولما يتعمم فيقول الراد عليه : بل ركب وقد تعمم ، ومعناه ركب وهذه حاله إلا أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل .

قال سيبويه في أول الكتاب : وأما القبيح المستقيم فقولك :قد زيدا رأيت ، وقد فصلوا بينها وبين الفعل أيضا بالقسم ، كقولك : قد لعمري بت ليلي ساهرا ، وقد والله أحسنت ، وحسن في (قد) الفصل ، ولم يحسن الفصل بين الألف واللام وبين ما دخلتا عليه ؛ لأن (قد) تنفرد ، ولا يذكر بعدها شيء، فقويت بذلك ، واحتمل الفصل لقول النابغة [٢]:

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٤.

(٢) البيت من بحر الطويل

الشاهد : حذف الفعل الواقع بعد (قد) لدليل وهو قليل .

مواضعه: ديوان النابغة الذبياني ص ٨٩ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط / الثانية و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد المجلد التاسع ص ٤٣١٩ والخصائص ٢/ ٣٦١، ٣/ ١٣١ والهمع ٢/ ١٨٨ ، ٤/ ٣١٥ وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٤١ ، ٤/ ٨٣ ، ٣٧١ ، ٤٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فَقَدَ الترحلُ غيرَ أنَّ ركابَنا لمَّا تَزُلْ برحالها وكأنْ قدِ [1]

ونحو قوله: [2]

فَقَدْ والشَّكُّ بيْنَ لي عَناءٌ بوشْكِ فراقِهم صُرَدٌ يصيحُ

يريد: فقد بين لي بوشك فرقهم صرد يصيح والشك عناء.فالفصل بين فقد و الفعل وذلك قبيح جدا[3]

الفصل بين (أنْ) الناصبة و الفعل

لا يجوز فصل (أنْ) الناصبة من الفعل لا بظرف ،ولا مجرور، ولا قسم ، ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه و الجمهور " [4]

وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف نحو : (أريدُ أنْ عندي تفعَلَ) وشبهه اختيارا نحو : (أريد أنْ في الدار يجلس) قياساً على أنّ إذ يجوز : عَلِمْتُ أنّ اليوم زيداً جالسٌ ، وأنّ في الدار عمرا مقيم " جامع ما بينهما المصدرية والمجيز لذلك الكوفيين.....

وأجازوا أيضا الفصل بالشرط نحو: أردت أن إنْ تزرني أزورك ، وأزرك بالجزم ، وأما البصريون فيمنعون ذلك ... وقد يرد ذلك الفصل مع غيرها اضطرارا .....وجوز الكسائي الفصل بالقسم ، وبالمعمول بين

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق / أحمد حسن مهدلي ٣/ ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(2) سبق تحقيق البيت في مسألة الفصل بين المبتدأ و الخبر.

(3) ضرائر الشعر ص ٢٠١.

(4) الهمع ٤/ ٩٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"أن" ومنصوبها ، نحو " أن والله أفعل ، وأن زيدا أضرب ووافقه الفراء في القسم ، وزاد الفصل بالظرف، وبالشرط. [١]

الفصل بين (كي) ومعمولها

ويجوز الفصل بين (كي) ومعمولها بـ(لا) النافية نحو قوله تعالى :{ كيْ لا يكُون دُولَةً }[٢] وبـ(ما) الزائدة كقول: [٣]

تُريدين كيْما تَجْمعيني وخالداً وهلْ يَجمعُ السيْفان ويْحك في غمْد

وبـ (مهما) .....وأما الفصل بغير ما ذكر، فلا يجوز عند البصريين وهشام، ومن وافقه من الكوفيين ، وذهب الكسائي[٤] إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسم ، وبالشرط الملاصق لها ، فيبطل عملها فتقول: أزورك كي زيدا تكرمُ ، وأزورك كي والله تزورني، وأزورك كي والله تزورني ، وأزورك كي إن تكافئني أكرمك

---

(١) موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ و المساعد ٣/ ٦٥ ، شرح الكافية ٢/ ٢٣٥.

(٢) سورة الحشر من الآية ٧ .

(٣) من بحر الطويل ـــــ البيت منسوب لأبي ذؤيب الهذلي في جمهرة الأمثال ٢/ ٣٠٥

الشاهد : استشهد به على جواز فصل (كي) من معمولها بـ(ما) النافية . مواضعه : الحلل ٣٦٧ وشرح الكافية للرضي ٤/ ٥٦ والشعر والشعراء ٢/ ٥٤٨ والارتشاف ص ١٦٤٧ والهمع ٤/ ١٠١ ، والدرر ٥/٢

(٤) انظر شرح التسهيل ٤/ ١٨ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/ ٩٢٤ والهمع ٤/ ١٠٢ والدرر ١٠/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١) وقال ابن مالك[٢] وتبعه ابنه بدر الدين : " ولا يبطل عملها الفصل خلافا للكسائي فإنه منع العمل لأجل الفصل بينها وبين الفعل.

الفصل بين (سوف) والفعل

ومن تلك الحروف أيضا سوف يفعل ؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعل ، وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله : لن يفعل ، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل .[٣]

الفصل بين (ربما وقلما) وأشباهها وبين الفعل

ومن تلك الحروف : ربما وقلما وأشباهها جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وتهيؤها

ليذكر بعدها الفعل .....مثل[٤] قول الشاعر[٥] :

صددْتِ وأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلَّما ... وصالٌ على طُول الصُّدُود يدُومُ

---

(١) الارتشاف ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ .

(٢) شرح التسهيل ٤/ ١٨ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ١١٥.

(٤) المرجع السابق ٣/ ١١٥ .

(٥) من بحر الطويل

البيت للمرار الفقعسي وينسب لعمر بن ربيعة وليس في ديوانه وللمرار الأسدي

مواضعه: الكتاب ٣/ ١١٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٠٩ وابن الشجري ٢/ ٣٩٢ ، ٥٦٧ والإنصاف ١٢١ و ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٢ و شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٤٦ والخصائص ١ / ١٤٣ ، ٢٥٧ الهمع ٥/ ٢١، ٦/ ٢٧٥ والدرر ٢٦٣/٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يريد: وقلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين (قلما) والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور[١].

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث :الفصل بين "كم" ومميزها

كم : يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازا حسنا من غير قبح نحو:

كم لك غلاما "وكم عندك جارية "، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد نحو: عشرين وثلاثين ونحوهما من الأعداد المنونة والفصل بينهما أن كم كانت مستحقة للتمكن في الأصل بحكم الاسمية ، ثم منعته بما أوجب البناء لها، فصار الفصل واستحسان جوازه كالعوض مما منعته من التمكن مع كثرة استعمالها في كلامهم.

فإن قيل: فهلا كان الفصل بين خمسة عشر ومميزها إلى تسعة عشر ومميزها حسنا أيضا؛ لأنها منعت التمكن بعد استحقاقه .

قيل: قد جعلنا كثرة الاستعمال أحد وصفي العلة ولم يوجد في خمسة عشر وبابه.....

قال الشاعر: (١)

---

(١) من بحر المتقارب ،البيت من شواهد الكتاب ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم ومنسوب لعباس بن مرداس في الخزانة الشاهد ٢١٦

الشاهد: والاستشهاد به لفصله بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة وقد جعل سيبويه هذا البيت تقوية لما يجوز في كم من الفصل عوضا لما منعته من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، لتضمنها معنى الاستفهام والتصدير بها لذلك والثلاثون ونحوها من العدد لا تمنع من التقديم والتأخير؛ لأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير .

مواضعه: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٨ شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٦٢ وابن يعيش ٤/ ١٣٠ الإنصاف ص ٣٠٨ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٠ وموصل الطيل إلى نحو التسهيل ص ٧٧١ المساعد ٢/ ١٠٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عَلى أنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَمَانُونَ لِلهِجرِ حَوْلًا كَمِيلا[١]

وذكر ابن الأنباري هذه المسألة فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر، كان مخفوضا نحو : كم عندك رجلٍ ، وكم في الدار غلامٍ ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوبا"[٢]

أنشد سيبويه[٣]

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[٤]

فصل بين "كم" وبين "مقرف" بالظرف وأجاز في "مقرف" الرفع والنصب.[١]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٠٣

(٣)الكتاب لسيبويه ٢/ ١٦٧.

(٤) قائله : نسب إلى أنس بن زنيم و لأبي الأسود الدؤلي أو عبد الله بن كريز. ـــ من بحر الرمل

الشاهد: استشهد به على جواز الرفع والنصب والجر في " مقرف" فالرفع على أن تجعل " كم " ظرفا ويكون لتكثير المرار وترفع " المقرف" بالابتداء وما بعده خبر ، والتقدير : كم مرة مقرف نال العلى ، والنصب على التمييز ؛ لقبح الفصل بينه وبين "كم" في الجر ، وأما الجر فعلى جواز الفصل بين "كم" وماعملت فيه بالمجرور ضرورة .

مواضعه: المقتضب ٣/٦١، شرح السيرافي ٢/ ٤٨٨ ، ابن يعيش ٤/ ١٣٢، والإنصاف ٣٠٣، والهمع ٥/ ٣٣٢ والأشموني مع حاشية الصبان ٤/ ١١٦ والمسائل المنثورة المسألة ٧٨ ص ٨٢ والأصول لابن السراج ١/ ٢٢٠ والارتشاف ٢٣٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولم يجز أهل البصرة الجر ؛ لأن "كم" هي العاملة فيما بعدها الجر ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر، لا يجوز في اختيار الكلام ،فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما .(٢)

والفصل وإن كان عربيا جيدا عند سيبويه إلا أنه لا يجوز في العشرين ، فلا تقول : العشرون لك درهما"(٣)

إذا فصلت بين "كم" وبين الاسم بشيء ،استغني عليه السكوت أو لم يستغن ، فالحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فصار كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضاربٌ بك زيداً ، ولا تقول: هذا ضاربُ بك زيدٍ.(٤)

وقد قبح أبو علي الفارسي(٥) الفصل بين "كم" ومعموله فقال:" كما قبح الفصل بين "عشرين" وما عمل فيه كذلك قبح الفصل بين "كم" ومعموله

---

(١) الأصول لابن السراج ١/ ٣٢٠ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٠٤.

(٣) الكتاب لسيبويه ١٦٧/٢

(٤) نسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه ـــ من بحر الكامل

مواضعه: الكتاب ٢/ ١٦٨شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٨٩ المقتضب ٢/ ٦٢ الإنصاف ٣٠٤ والخزانة ٦/ ٤٦٩ وابن يعيش ٤/ ١٣١_والأشموني وبهامشه حاشية الصبان ٤/ ١١٦ .

(٥) المرجع السابق ٢/ ١٦٤ وانظر شرح السيرافي ٢/ ٤٩٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذ كانت مشبهة به ، فكذلك قال: " كم درهما لك أقوى من كم لك درهما
قال وكم رجلا أتاك أقوى من كم أتاك رجلا ....كما قال [١]:

كم فيهم ملك أغر وسوقة حكم بأرديه المكارم مُحتبي

وقول الشاعر [٢]:

كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع

ووضح المبرد الحكم الإعرابي إذا فصل بين "كم" الخبرية ومميزها فقال:
فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيء اختير التنوين ؛ لأن الخافض
لا يعمل فيما فصل منه ،والناصب والرافع يعملان في ذلك الموضع وذلك
قولك " كم يوم الجمعة رجلا قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقيته ،
ويختار النصب في قوله [٣]:

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي تحقيق وتعليق د/عوض بن حمد القوزي ١/ ٣٠١.

(٢) البيت من الخمسين ، ولم أجد له مرجعا

المعنى: الأغر : المشهور ، والسوقة : الرعية تسوسها الملوك فكأنهم يسوقونهم فينساقون لهم ، يقال للواحد والجمع وللذكر والأنثى ، ويقال في جمعها سوق ، والاحتباء : ان ينتطق بردائه أو حمائل سيفه ، ويدخل في انتطاقه ساقيه ملتوبتين في قعوده .

الشاهد: خفض "ملك" بإضافة "كم" مع الفصل بالجار والمجرور للضرورة ، ولو رفع أو نصب لجاز كم جاز في السابق .

مواضعه: الكتاب ٢/ ١٦٧شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٨٨.

(٣) من بحر البسيط

الشاهد: استشهد به على نصب تمييز" كم "الخبرية للفصل بينهما ، وأجاز في(فضلا) الرفع على الفاعلية فتكون "كم" ظرف ، ورواية اليوان (فضل).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ * إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ[1]

والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما بـ"تالني منهم " نصب "فضلا" فرارا من الفصل بين الجار والمجرور . [2]

على أن يونس يجيز في الاختيار الفصل بين "كم" الخبرية وبين مميزها المتصابقين بالظرف .

قال سيبويه : وقد يجوز أن تجر يعني "كم" وبينها وبين الاسم حاجز فتقول : "كم" فيه رجل [3]

وإنما فصل في "كم" اختيارا؛ للزومها الصدر بخلاف نظيرها من الأعداد المميزة بمنصوب ، فجعل هذا القدر من التصرف عوضا من ذلك التصرف الذي سلبته [4]، نقله ابن عقيل عن سيبويه. [5]

مواضعه: ديوان القطامي ص ٣٠ الكتاب ١٦٥/٢ شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٨٨ الإنصاف ص ٣٠٨ خزانة الأدب ٦/ ٤٦٩الأشموني مع حاشية الصبان ٤/ ١١٦ موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص٧٧٥.

(١) المقتضب ٦٠/٣.

(٢) الإنصاف ص ٣٠٩ وانظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص ٣٧٤ـ ٣٧٦ رسالة لنيل درجة الماجستير تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين إشراف د/ أحمد مكي الأنصاري ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م

(٣) خزانة الأدب ٤٦٨/٦.

(٤) موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ٧٧٢.

(٥) انظر الكتاب ٢/ ١٥٨ والمساعد ٢/ ١٠٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

أحمدك اللهم حمد من أخلص النية لوجهك الكريم وأصلي وأسلم على نبيك المبعوث قدوة للناس ورحمة للعالمين اهتمَّ هذا البحث بالتراكيب التي ترد في السياق، فتقطع الاتِّصال والتجاور بين عنصرين من عناصره قبل تمام الفائدة على خلاف الأصل ، ومن خلال البحث توصلت إلى النتائج التالية:

- لم يكن من العبث صياغة الجملة في اللغة العربية بأشكال مختلفة ، فلكل صورة هدف ، ولكل تركيب غاية ، وفي ذلك توسع في الأساليب ودقة في الأداء والتعبير

اتضح من خلال الدراسة أن الاعتراض شاع في كلامهم واتسع ولم يجر ذلك مجرى الفصل بين المتلازمين بما هو أجنبي منهما ؛ لأن فيه تسديدا وتثبيتا ،فلذلك جاء بين الصلة والموصول والفعل والفاعل ،والمبتدأ والخبر، والمفعول وفعله ، وغير ذلك .

- لايجوز عند النحاة أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي. والمقصود بالأجنبي مالم يعمل فيه العامل، فلايجوز عندهم أن يفصل مثلاً بين المصدر ومعموله، أو بين الصلة وموصولها بأجنبي. أو بين الفعل وما عمل فيه بأجنبي .

- لا اشكال في جواز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور؛ لأن العرب توسعت بهما، وأنهما غالباً ما يتعلقان بالعامل. فضلاً عن ذلك أن جواز الفصل بالأجنبي أحسن من التقدير القائم على الصناعة النحوية.

- يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة الاعتراضية ، وجملة الحال ،وبالقسم، وبالنداء؛ لأنّ في الجملة الاعتراضية دلالة على التبيين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو التأكيد. وهذا الفصل يخص الموصولات الاسمية اما الموصولات الحرفية كـ (ال، أنْ، أنَّ، كي) فلايجوز الفصل بينها وبين صلاتها لا بأجنبي ولابغيره؛ لأنها جزء من صلتها ويستثنى (ما) من الموصولات الحرفية، فيجوز فصلها نحو: عجبت مما زيداً تكرمُ، لأنها غير عاملة.

ـ لايجوز الفصل بين العامل والمعمول اذا كانت أحرف العامل أقل من ثلاثة؛ ولذلك جاز الفصل بين (اذن) ومعمولها ؛لأنها على ثلاثة أحرف.

ـ لايفصل بين الشيئين المتلازمين اللذين يكونان شيئاً واحداً كـ (لا) النافية للجنس واسمها.

ـ إمكانية الفصل بين التوكيد والمؤكَّد بالنعت نحو (جاء زيدٌ العاقل نفسه) وكذلك يجوز الفصل بينهما بالخبر نحو (زيد هو الناجح نفسه).

ـ يجوز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها ، لذلك يجب نصبه ، إذ لا يمكن إضافته إليها وهو مفصول ، ويجر بـ(من) إذا كانت ظاهرة. نحو : كم عندي من كتب .

ـ إذا فصل بين (كم) الاستفهامية ومميزها بفاصل بقى التمييز على نصبه .ويجوز في تمييزها الجر، أما إذا كان الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفعل متعد متسلط على (كم) وجب حينئذ جر مميزها بمن ظاهرة

وختاما: اسأل الله التوفيق والسداد لما ينفع لغة كتابه العزيز إنه سميع الدعاء.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسماء الكتب والمراجع

أولا الرسائل العلمية

- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية رسالة دكتوراه إعداد الطالب / سعد حمدان محمد الغامدي إشراف أ .د/ محمد إبراهيم البنا العام الجامعي ١٤٠٥/١٤٠٦ هـ جامعة أم القرى فرع اللغة العربية.

- ابن كيسان النحوي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد محمد بن حمود الدعجاني إشراف الأستاذ الدكتور راشد بن راجح الشريف ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م المملكة العربية السعودية جامعة الملك عبد العزيز كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا العربية .

- موصل النبيل إلى نحو التسهيل تأليف /خالد بن عبد الله الزهري تحقيق ودراسة إعداد الطالبة / ثريا عبد السميع اسماعيل رسالة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م.

ثانيا : أسماء المراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥ تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد راجعه د/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م مطبعة المدني .

- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي المتوفى ٣١٦ هـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٧ / ١٩٩٦م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن دراسة ونقد د/ إيمان حسن السيد الطبعة الأولى دار البحوث للدراسات الإسلامية دار إحياء التراث.

ـ أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ٤٥٠ هـ / ٥٤٢ تحقيق / د محمود محمد الطناحي الناشر مكتبة الخانجي القاهرة.

ـ الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي المتوفى ٣٣٢ دراسة وتحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

ـ البيان في روائع القرآن دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني د/ تمام حسان الناشر عالم الكتب ط/ الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

ـ البيان في غريب إعراب القرآن تأليف أبو البركات بن الأنباري تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ومراجعه / مصطفى السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.

ـ التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع تحقيق/ د فتحي أحمد مصطفى علي الدين الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م دار الفكر بدمشق .

ـ التبيان في إعراب القرآن تأليف / أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنه ٦١٦ هـ تحقيق علي محمد البجاوي ط/ بيت الأفكار الدولية.

ـ التبيان في إعراب القرآن تأليف / أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنه ٦١٦ هـ تحقيق علي محمد البجاوي ط/ عيسى البابي الحلبي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف / أبي البقاء العكبري تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين بحث مقدم لنيل درجة الماجستير إشراف د/ أحمد مكي الأنصاري بجامعة الملك عبد العزيز ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد تصنيف / الشيخ العلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفي سنة ٧٦١ هـ تحقيق وتعليق د/ عباس مصطفى الصالحي كلية التربية جامعة بغداد الناشر دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن احمد المعروف بناظر الجيش المتوفى ٧٧٨ هـ دراسة وتحقيق / أ د علي محمد فاخر ، أ د جاب محمد البراجة ، أ د إبراهيم جمعة العجمي ، أ د جابر السيد مبارك ، أ د محمد راغب نزال . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة صنفه إمام العربية أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ تحقيق/ أ . د/ حسن محمود هنداوي كلية التربية الأساسية الكويت ط / الأولى ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩م

- تهذيب الأسماء واللغات للإمام العلامة أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦ هـ إدارة الطباعة المنيرية دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان .

- التوطئة دراسة وتحقيق د / يوسف أحمد المطوع أستاذ الدراسات النحوية المساعد جامعة الكويت ط/ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تحقيق فخر الدين قباوة والأستاذ / محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٣ هـ/ ١٩٩١م.

ـ حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م.

ـ الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه تحقيق وشرح د / عبد العال سالم مكرم الأستاذ المشارك بكلية الآداب جامعة الكويت دار الشروق الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

ـ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ٢٨٨ / ٣٧٧ هـ حققه بدر الدين قهوجي ـ أحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م .

ـ الحماسة لأبي عبادة البحتري اختاره من أشعار العرب معارضا به حماسة أبي تمام ضبطه وعلق حواشيه كمال مصطفى سكرتير مجلس النواب المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٩م.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف / عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق/ وشرح عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق/ محمد علي النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية دار الكتب المصرية المكتبة العلمية ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٣١ هـ وضع حواشيه محمد باسل عيون السود منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م.

ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف / محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر دار الحديث القاهرة .

ـ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس .

ـ ديوان أوس بن حجر تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم / الجامعة الأميركية بيروت دار صادر بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م.

ـ ديوان تأبط شرا وأخباره جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر دار الغرب الإسلامي ط / الثانية ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م.

ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه أستاذ بكلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر الطبعة الثالثة دار المعارف.

ـ ديوان حسان بن ثابت تحقيق / د . وليد عرفات أستاذ الدراسات العربية و الإسلامية بجامعة لانكستر دار صادر بيروت ط / ٢٠٠٦م.

ـ ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي وهو ما اختاره من أشعار العرب طبع بمطبعة التوفيق بمصر ١٣٢٢ هـ .

ـ ديوان القطامي تحقيق/ د إبراهيم السامرائي أحمد مطلوب دار الثقافة بيروت الطبعة الأولى ١٩٦٠م.

ـ ديوان لبيد بن ربيعة حمدو طماس دار المعرفة بيروت ط/ الأولى ٢٠٠٤ هـ / ١٤٢٥ هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك تأليف / أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي طولون الدمشقي الصالحي المتوفى سنة ٩٥٣ هـ تحقيق وتعليق د/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي منشورات / محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢م.

ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن افمام جمال الدين محمد ابن مالك المتوفى ٦٨٦ هـ تحقيق/ محمد باسل عيون السود منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠م .

ـ شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي المتوفى ٣٨٥ تحقيق/ محمد الريح هاشم دار الجيل بيروت ط / الأولى ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م .

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي بيروت لبنان ط/ الأولى ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م .

ـ شرح التسهيل لابن مالك جمال محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي تحقيق/ د/ عبد الرحمن السيد و د/ محمد بدوي المختون هجر للطبعة الطبعة الأولى ١٤١٠ / ١٩٩٠م.

ـ شرح التسهيل للمرادي تحقيق محمد عبد النبي محمد احمد عيد مكتبة الإيمان المنصورة الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م / ١٤٢٧ هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الزهري تحقيق محمد باسل عيون السود منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م
ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الشرح الكبير ٥٩٧ ـ ٦٦٦هـ تحقيق د/ صاحب أبو جناح .
ـ شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى ٤٧١ هـ رسالة ماجستير إعداد الطالبة خديجة محمد حسين باكستاني إشراف أ.د: محسن سالم العمري ١٤٠٧ / ١٤٠٨هـ .
ـ شرح ديوان الفرزدق ضبط معانيه وشروحه إليا الحاوي منشورات دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
ـ شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية منشورات جامعة قان يونس بنغازي الطبعة الثانية ١٩٩٦م .
ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد دار الطلائع .
ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ٢٧١، ٣٢٨ تحقيق/ عبد السلام محمد هارون الطبعة الخامسة دار المعارف .
ـ شرح الكافية الشافية تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله أحمد هريدي الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م دار المأمون للتراث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ شرح كتاب سيبويه تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان المتوفى سنة ٣٦٨تحقيق/ أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م .

ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري الأستاذ الدكتور هادي نهر دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان ـ الأردن .

ـ شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي المتوفى ٥٤٣ هـ تحقيق ودراسة د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة إدارة الثقافة والنشر ، المملكة العربية السعودية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ـ شرح المفصل للشيخ العلم موفق الدين بن يعيش النحوي إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

ـ شرح المكودي على ألفية ابن مالك تحقيق وتعليق د/ فاطمة الراجحي جامعة الكويت ١٩٩٣م.

ـ شعر أبي زبيد الطائي تحقيق د/ نوري حمودي القيسي ـ مطبعة المعارف بغداد.

ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ٧١٥ ـ ٧٧٠ هـ دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ط/ الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.

ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا لغوي القرن الرابع الهجري

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعليق / أحمد حسن منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ط/ الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

ـ مَرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي تحقيق/ السيد إبراهيم محمد ـ مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس ـ القاهرة دار الأندلس للطباعة والنشر الطبعة الأولى كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ م .

ـ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز تأليف / السيد أمير المؤمنين يحي بن حمزة العلوي طبعة المقتطف بمصر ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤م .

ـ الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض مكتبة العبيكان ط/ الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م.

ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٣٢٢ / ٤١٢ هـ تحقيق د/ رمضان عبد التواب

د/ صلاح الدين الهادي الناشر / دار العروبة بالكويت إشراف / دار الضحى بالقاهرة مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر .

ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير تعليق د/ أحمد الحوفي

ود/ بدوي طبانه دار نهضة مصر للطبع والنشر .

ض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ٢٧٧ هـ تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م .

ـ المسائل الحلبيات صنعه أبي علي الفارسي المتوفى سنه ٣٧٧ هـ تحقيق/ د حسن هنداوي الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية دار القلم دمشق،دار المنارة بيروت.

ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي النحوي دراسة وحقيق/ صلاح الدين عبد الله السيكاوي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مطبعة العاني بغداد.

ـ المسائل المنثورة لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي تحقيق وتعليق د/ شريف عبد الكريم النجار دار عمار للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤م .

ـ مشكل إعراب القرآن تأليف / مكي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥ ـ ٤٣٧ هـ تحقيق/ ياسين محمد السواس دار المأمون للتراث ط / الثانية .

ـ معاني القرآن تأليف أبي زكريا يحي بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م .

ـ معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي الناشر : شركة العاتك لصناعة الكتاب .

ـ مجم شواهد النحو الشعرية د/ حنا جميل حداد ، دائرة اللغة العربية وآدابها ، جامعة اليرموك ، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب السلسلة التراثية ٢٠٠٠ م/ ١٤٢١ هـ.
ـ معجم القراءات تأليف د/ عبد اللطيف الخطيب دار سعد الدين للطباعة والنشر ط/ الأولى ١٤٢٢ / ٢٠٠٢م .
ـ المفصل في علم العربية تأليف الأستاذ أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي الطبعة الثانية دار الجيل ببروت .
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠ هـ) معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة ط/ الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
ـ المقتضب صنعه أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ٢١٠ـ ٢٨٥تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م.
ـ المقرب تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩ تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري الطبعة الأولى ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢م.
ـ نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل تأليف / محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي تحقيق / د. مصطفى الصادق العربي الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قان يونس مطابع الثورة بنغازي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق/ د عبد العال سالم مكرم ود/عبد السلام محمد هارون مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner